
(منية المصلي وغنية المبتدى)

✽ بسم الله الرحمن الرحيم ✽

الحمد لله رب العالمين * والصلوة والسلام على رسوله محمد وآله اجمعين *
اعلموا وفقكم الله واينانا ان انواع العلوم كثيرة واهم الانواع بالحصيل
مسائل الصلوة * فلما رأيت رغبة المقتبس في تحصيلها * التفت
ما كثرو قوعه وما لابد لهم منه من مصنفات المتقدمين * ومن مختارات
المتأخرين * نحو الهداية والمحيط وشرح الاسبجاني والغنية والمثلث
والذخيرة وفتاوى قاضيخان وجامعيه وسميته (منية المصلي وغنية
المبتدى) واسأل الله ان يجعل ما اعتمدته خالصا لوجهه * ومكفر
الذنوب بفضله * وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذي * وهو الموفق
للسداد ومنه الهداية والرشاد (كتاب الطهارة للصلوة) اعلم بان الصلوة
فريضة ثابتة بالكتاب والسنة واجماع الامة (اما الكتاب فقوله تعالى
اقموا الصلوة وقوله تعالى وقوموا لله قانتين وقوله تعالى حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون
وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين تظهرون
وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (واما السنة

(فاروى)

فاروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بنى الاسلام على خمس
 شهادة ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلوة وابتأ الزكوة
 وصوم شهر رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً وقوله عليه
 السلام لكل شئ علم وعلم الايمان الصلوة وقوله عليه السلام الصلوة
 عماد الدين فمن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين
 وقوله عليه الصلوة والسلام خمس صلوات افترضهن الله على العباد
 من احسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن واتمركوعهن وسجودهن
 وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفرله وقوله عليه السلام الفرق
 بين العبد وبين الكفر ترك الصلوة (واما اجاع الامة فان الامة قد اجتمعت
 من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرضية الصلوة من غير
 تكبر ولا منازعة وكان ذلك اجاعاً واجاع المسلمين حجة اى دليل وشاهد
 صدق لقوله عليه السلام لا يجتمع امتى على الضلالة فان اجتمعت امتى
 على الضلالة فانابرى منهم وهم برآئى (ثم اعلم بان للصلوة شرائط
 قبلها وفرائض واركاناً واجبات وسنناً وآداباً وكرامية) اما الشرائط
 فستة الطهارة من الحدث والطهارة من النجاسة وستر العورة واستقبال
 القبلة والوقت والنية (اما الطهارة من الحدث فلاغتسال والوضوء
 عند وجود الماء والقدره عليه وعند عدمهما التيمم ولكل منهما
 فرائض وسنن وآداب ومناه) اما فرائض الوضوء فاربعة قال الله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم
 وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين والمرفقان
 والكعبان يدخلان في الغسل وكذا ما بين العذار والاذن يجب غسله
 خلافاً لابي يوسف رحمه الله والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية
 وهو ربع الرأس عندنا لما روى المغيرة بن شعبه رضى الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على ناصيته
 وخفيه (واما سننه) فغسل اليدين قبل ادخالهما الاثناء الى الرسغ

ثلاثاً وتسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل كشف العورة للاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء غسل سائر الاعضاء والسواك والمضمضة والاستنشاق بمائتين جديدين وايصال الماء الى ما تحت الشارب والحاجبين ومسح ما استرسل من اللحية وتخليلها واستيعاب جميع الرأس في المسح بماء واحد وكيفية الاستيعاب ان يأخذ الماء ويبل كفيه واصابعه ثم يالصق الاصابع ويضعها على مقدم رأسه من كل ثلاث اصابع ويمسك ابهاميه وسبابته ويجافي بطن كفيه ويمدهما الى قفاه ثم يضع كفيه على جانبي الرأس ويمسحهما بكفيه ويمسح ظاهر اذنيه بباطن ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مسبحته كذا ذكره في المحيط ويمسح الرقبة بظهور الاصابع الثلاث بناء جديد وقال بعضهم هو ادب وتخليل الاصابع وتكرار الغسل الى الثلاث والنية والترتيب والدلك والمواالة (واما آدابه فهو ان يتأهب للصلوة قبل دخول الوقت وان يجلس للاستنجاء الى يمين القبلة او الى يسارها متفرجاً الا ان يكون صائماً وان يغسل مخرج البجاسة اذا لم يتجاوز مخرجها واما اذا تجاوزت مخرجها ولم تكن قدر درهم فغسله سنة وان كان قدر الدرهم فغسله واجب وان زادت على قدر الدرهم فغسله فرض وان يغسله حتى ينقيه وليس فيه عدد مسنون وكذا في الاستنجاء بالاجاريل يمسحه حتى ينقيه وان يمسح موضع الاستنجاء بالخرقة بعد الغسل قبل ان يقوم وان لم يكن معه خرقة جفقه يده وان يستر عورته حين يفرغ وان يتولى امر الوضوء بنفسه ولا يأمر غيره وان يجلس مستقبل القبلة بعد غسل الاعضاء الباقية وان لا يتكلم في اثناء الوضوء بكلام الدنيا وان يتشهد عند غسل كل عضو ويدعو بما جاء في الآثار وان يغمض ويستنشق بيده اليمنى ويمسح بیده اليسرى وان يستاك بالسواك ان كان له مسواك والا فلا يصح ويستاك عرضاً لا طولاً وان يبالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان يكون

صائما والمباغضة في المضضة قال بعضهم هي الفرغرة وقال الصدر الشهيد هي تكثير الماء حتى يملاء الفم وفي الاستنشاق جذب الماء بالنفس حتى يصعد الى منخره وان يدخل اصبعه في صماخ اذنيه عند المسح وان يخلل اصابعه بخنصره اليسرى وان يحرك خاتمه ان كان رواسعا وان كان ضيقا في ظاهر الرواية عن اصحابنا لا بد من تحريكه نوزحه هكذا ذكر في المحيط وان لا يسرف في الماء وان كان على شط اهرجار لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شط نهر جار وان لا يقتري الماء وان يملاء اناء ثانيا وان يقول عند تمام الوضوء اوفي خلاله (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون) وان يقول بعد فراغه (سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك استغفرك واتوب اليك واشهد ان محمدا عبدك ورسولك) ناظر الى السماء وان يقرأ سورة انازلنا مرة او مرتين او ثلاثا وان يشرب فضل وضوئه قائما ويقول (اللهم اشفني بشفائك وداوني بدوائك واعصمني من الوهل والامراض والافواج) ويكره الشرب قائما الا هذا وشرب ماء زمزم وان يصله بسحبة الا ان يكون في وقت مكروه وان يتوضأ على الوضوء (واما المناهى) فهو ان لا يستقبل القبلة وقت الاستنجاء ولا يكشف عورته عند احد والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه من غير كشف فان لم يمكنه يكتفي بالاستنجاء بالاحجار ولا يكشف عورته اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم وان لا يستنجي بيده اليمنى ولا يستنجي بطعام ولا بروت ولا بعظم ولا بعلف الدواب ولا بحق الغير ولا بفحم وان لا يثخم ولا تخط في الماء وان لا يتعدى في الزيادة والثقصان في المرات الثلاث وفي المواضع وان لا يمسح اعضاءه بالخرقة التي مسح بها موضع الاستنجاء وان لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل

وان لا ينفخ في الماء وان لا يغمض فاه ولا عينيه تغميضا شديدا حتى
لوقبت على شفتيه او على جفنيه لمعه لا يجوز وضوءه هذه هي
الطهارة الصغرى (واما الطهارة الكبرى) فهي الاغتسال وسببه
خروج المني بشهوة حتى ان المحتلم اذا اخذ ذكره وخرج المني
بعد سكون الشهوة يجب عليه الغسل عندهما خلا فالابن يوسف
والابلاج في احد السبيلين من الرجل والمرأة اذا توارت الحشفة سواء
انزل اولم ينزل وجب الغسل على الفاعل والمفعول به اما لو اوج
في البهيمية والميتة والصغيرة التي لا يجمع مثلها فلا يجب عليه الغسل
ما لم ينزل وذكر الا سبيجا في الصغيرة انه يجب وكذا الحيض
والنفاس ومن استيقظ فوجد على فراشه او ثوبه او فخذة بللا وهو
يتذكر الا احتلام او ييقن انه منى او مذي او شك فعليه الغسل اما
اذا لم يتذكر الا احتلام وييقن انه منى او شك فكذلك وان ييقن انه
مذي فلا غسل عليه في هذه الحالة وان استيقظ فوجد في احياله
بالا ولم يتذكر حلما ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه
وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا اما اذا نام
مضطجعا او ييقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط
والذخيرة قال شمس الائمة الحلواني هذه المسئلة يكثر وقوعها
والناس عنها فاقولون وان احتلم ولم يخرج منه شيء لا غسل
عليه اجماعا وكذا المرأة وقال محمد رحمه الله يجب عليها
الغسل احتياطا وبه كان يفتي بعض المشايخ ولو جامع
واحتلم واغتسل قبل ان يبول ثم خرج منه بقية المني وجب عليه
لغسل ثانيا عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله خلا فالابن يوسف
ارحه الله تعالى ولو اغتسلت ثم خرج منها منى الزوج لا غسل عليها
اجماعا ولو افاق السكران فوجد منيا فعليه الغسل وان وجد مذي
فلا غسل عليه وكذا المغمى عليه وان استيقظ الرجل والمرأة فوجدا

منيا على الفراش وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وجب عليهما
 الغسل احتياطا وقال بعضهم ان كان طويلا فعلى الرجل وان كان
 مدورا فعلى المرأة وقال بعضهم ان كان ابيض غليظا فمن الرجل
 وان كان اصفر رقيقا فمن المرأة (واما فرائض الغسل فالمضمضة
 والاستنشاق وغسل سائر البدن وايصال الماء الى منابت الشعر
 وان كثر بالاجاع وكذا ايصال الماء الى اثناء اللحية والشعر والمرأة
 في الاغتسال كالرجل والشعر المسترسل من ذوائبها غسله موضوع
 في الغسل اذا بلغ الماء اصول شعرها يجزئ كذا ذكره في غنية الفقهاء
 وذكر في المحيط ان الرجل اذا قصر شعره كما يفعل العلويون والأتراك
 هل يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر ام لا عن ابي حنيفة فيه روايتان
 وذكر الصدر الشهيد انه يجب ايصال الماء الى اثناء الشعر امرأة
 اغتسلت هل تتكلف في ايصال الماء الى ثقب القرط ام لا قال
 في الاصل تتكلف فيه كما تتكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا
 امرأة اغتسلت وقد كان بقي في اظفارها عجين قد جف لم يجز
 غسلها ولو بقي الدرن في الاظفار جاز الغسل والوضوء يستوي فيه
 المدنى والقروى وقال بعضهم يجوز للقروى ولا يجوز للمدنى الاقلف
 اذا اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله
 وقال بعضهم لا يجوز وان خرج بوله حتى صار في القلفة فعليه
 الوضوء بالاجاع وان لم يظهر رجل اغتسل وبقي بين اسنانه طعام
 جاز قال بعضهم ان كان زائدا على قدر الحصاة لا يجوز وقال بعضهم
 ان كان صلبا مضمونا متأكدا لا يجوز وذكر في المحيط اذا كان على
 ظاهر بدنه جلد سمك او خبز مضموغ قد جف فاغتسل او توضع
 ولم يصل الماء الى ماتحته لم يجز وكذا الدرن اليابس في الانف وقال
 في الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن يجزئ وضوءهم وعليه
 الفتوى وان كان برجله شقاق فجعل فيه الشحم ان كان لا يضره -

ايصال الماء لا يجوز وان كان يضره يجوز وايصال الماء الى داخل السرة فرض وكذا الاستنجاء بالماء عند الغسل وان لم يكن عليه نجاسة وكذا تخليل الاصابع في الاغتسال والوضوء فرض ان كانت الاصابع منضمة غير مفتوحة وان كانت مفتوحة فهو سنة وكذا انقاء البشرة وبل الشعر لقوله عليه الصلوة والسلام الا فبلوا الشعر وانقوا البشرة ولقوله عليه الصلوة والسلام ان تحت كل شعرة جنابة ولو بقي شيء من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة وان قلى وشرب الماء يقوم مقام المضمضة اذا بلغ الماء الفم كله ولو تركها ناسيا فصلى ثم تذكر تمضمض ويعد ما صلى (وسنة الغسل) ان يقدم الوضوء عليه الا غسل الرجلين وان يزيل النجاسة عن بدنه ان كانت ثم يصب الماء على رأسه وسائر بدنه ثلاثا ثم يتقي عن ذلك المكان فيغسل رجله وان لا يسرف في الماء وان لا يقتر وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل وان يدلك كل اعضائه في المرة الاولى كيلا تبقى لمعة وان يغتسل في موضع لا يراه احد وان لا يتكلم بكلام الدنيا قط (ويستحب ان يمسح بدنه بمندبل بعد الغسل وان يغسل رجله بعد اللبس وان يصله بسجدة) واما النية فليست بشرط في الوضوء والاغتسال حتى ان الجنب اذا انغمس في الماء الجاري اوفى الخوض الكبير للتبرد او قام في المطر الشديد وقد تمضمض واستنشق يخرج من الجنابة (والاغتسال على احد عشر وجها نجسة منها فريضة وهو الاغتسال من الحيض والنفاس والتقاء الختانين مع غيبوبة الحشفة وخر وج المني على الدفق والشهوة والاحتلام اذا خرج منه المني او المذي) واربعة منها سنة غسل يوم الجمعة والعيدين وعرفة وعند الاحرام (وواحد منها واجب وهو غسل الميت حتى لا تجوز الصلوة عليه قبل الغسل والتيمم عند عدم الماء) وواحد منها مستحب وهو غسل الكافر اذا اسلم هكذا ذكره شمس الائمة السرخسي

في شرحه وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح
انه يجب عليه الغسل بخلاف ما لو اسلمت بعد انقطاع الحيض
حيث لا يجب عليها الغسل ولا يجوز للجنب والحا ئض والنفساء
قراءة القرآن يعني آية تامة وان قرأ ما دون الآية او قرأ الفاتحة
على قصد الدعاء او الآيات التي تشبه الدعاء على نية الدعاء يجوز
وقيل يكره وقيل لا يكره واما قراءة دعاء القنوت فلا يكره
في ظاهر مذهب اصحابنا وعن محمد بن يكره ولا يكره التهجي بالقرآن
والتعليم للصبيان حرفا حرفا وكذا لا يجوز لهم كتابة القرآن وذكر
في الجامع الصغير المنسوب الى قاضي حسان لا بأس للجنب ان يكتب
القرآن والصحيفة على الارض عند ابى يوسف رحمه الله ولا يجوز
لهم مس المصحف الا بغلافه ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن
الا بصرفته وكذلك للمحدث ايضا هذا اذا كان الغلاف غير مشرز
وان كان مشرزا لا يجوز والخريضة احق من الغلاف في انه لا يكره
اخذ المصحف بها فان اخذ المصحف بكمه فلا بأس به عند محمد وكرهه
بعض مشايخنا لان الثوب تبع له وذكر في الجامع الصغير لا بأس بدفع
المصحف واللوح الى الصبيان وقيل يكره والا حوط ان يأخذ بكمه
ويدفعه ويكره مس تفسير القرآن وكتب الفقه وان اخذه بكمه
لا بأس به لتكرر الحاجة الى اخذه ولا يكره قراءة القرآن للمحدث
ظاهرا اما الجنب اذا غسل يده وفه لا يجوز له المس والقراءة لبقاء
الجنابة وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب وكذا الزبور واذا اراد
الجنب ان يأكل او يشرب ينبغي له ان يغسل يده وفه ثم يأكل
ويشرب ويكره كتابة القرآن على المصلى ويكره دخول المخرج لمن
في اصبعه خاتم فيه شئ من القرآن لما فيه من ترك التعظيم وكذا
لا يجوز لهم دخول المسجد سواء دخلوا المجلوس فيه او للعبور وقال
الشافعي رضي الله عنه يجوز لهم الدخول للعبور واذا احتلم في المسجد

تيمم الخروج اذا لم يخف من لص او غيره وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ ولو تيمم المحدث لقراءة القرآن لا يصلي به ولو كان جنباً فتيمم لقراءة القرآن يصلي به ﴿ فصل في التيمم ﴾ وللتيمم ركن وشرط لا بد من معرفتهما اماكنه فضربتان ضربة للوجه وضربة للذراعين يعني اليدين الى المرفقين وصورته ان يضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس الارض ضربة مفرجاً اصابعه ويقبل بهما ويدبر ثم يرفعهما ثم ينفضهما مرة واحدة في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ينفضهما مرتين فلا يجب عليه ان يبلطخ عضوي التيمم بالتراب فينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى فينفضهما ويمسح اليمنى باليسرى واليسرى باليمنى من رؤس الاصابع الى المرفقين واستيعاب العضوين بالمسح واجب عند الكرخي في ظاهر الرواية عن اصحابنا حتى لو ترك شيئاً قليلاً من مواضع التيمم لا يجزئه وروى الحسن عن اصحابنا ان الاستيعاب لبس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع يجزئه وعلى هذه الرواية فنزع الخاتم والسوار وتخليل الاصابع لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي ان يحتاط وعن محمداته قال لو ترك ظهر كفيه بلا مسح لا يجزئه ومقطوع اليدين من المرفقين اذا تيمم بمسح موضع القطع ﴿ واما شرطه ﴾ فالنية ولا يجوز بدونها عندنا وكذا طلب الماء اذا غلب على ظنه ان هناك ماء او كان في العمر اناث او اخبر به وجب الطلب بالاجاع وانما الخلاف فيما اذا لم يغلب على ظنه او لم يخبر به او كان في القلوات فعندنا لا يجب الطلب خلافاً للشافعي رحمه الله ولو اخبر انسان بعدم الماء جاز التيمم بلا خلاف وكذا من شرطه عجزه عن استعمال الماء حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض او خاف ابطاء البرء جاز له التيمم وذكر الاسبيجاني في شرحه جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره او به جدري فانه يتيمم ولا يجب عليه غسل الموضع الذي

لاجراحة به وكذلك ان كان على اعضاء الوضوء كلها وعلى اكثرها
 جراحة يتم وان كان الجراحة على اقله واكثره صحيح فله ان يغسل
 الصحيح ويمسح على المجروح ان لم يضره المسح عليه والجنب الصحيح
 في المصر اذا خاف ان اغتسل ان يقتله البرد او يمرضه يتيم عند
 ابي حنيفة رحمه الله وان كان خارج المصر يتيم بالاتفاق وان خرج
 مسافرا او محتطبا او خرج من قرية متوجها الى قرية اخرى يجوز له
 التيمم ان كان بينه وبين الماء نحو ميل او اكثر والميل اربعة آلاف
 خطوة وهو ثلث الفرس سوا خرج جنبا او اجنب بعد الخروج
 وان كان معه ماء في رحله فتيمم وصلى ثم تذكر في الوقت لم يعد
 عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وان تذكر بعد خروج الوقت
 لم يعد في قولهم جميعا واذا تيمم وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم
 اجزأه وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز له التيمم قبل ان يسأل منه اذا كان
 على غالب ظنه انه يعطيه وان تيمم قبل ان يسأل منه فصلى ثم سأل
 فاعطى تلزمه الامادة في الوقت وان كان لا يعطيه الا بئس فان لم يكن
 له ثمن يتيمم بالاجماع وان كان معه مال زائد على ما يحتاج اليه في الزاد
 ونحوه ان باعه بمثل قيمته او بغير يسر لا يجوز له التيمم وان باعه بغير
 فاحش يتيمم والغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقال
 بعضهم هو تضعيف الثمن وعن ابي نصر الصنفار ان المسافر اذا
 كان في موضع يعز الماء فيه فالأفضل له ان يسأل من رفيقه الماء وان
 لم يسأل اجزأه وان كان في موضع لا يعز فيه الماء لا يجزئه قبل الطلب
 كافي العمر انات رجل معه ماء زمزم في قفصة قد رصص رأس الاناء
 وهو يحمله له عطية او للاستشفاء لا يجوز له التيمم ولو وهبه لآخر وسلمه اليه
 لا يجوز ابضاله التيمم عندنا اشبوت القدرة بواحدة الرجوع كذا
 ذكره في المحيط وان لم يكن معه دلو او نحوه اورشاء هل يجب عليه
 ان يسأل عن رفيقه قالوا لا يجب ولو سأل فقال له انتظر فعند ابي حنيفة

رحمه الله ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت يتيمم ويصلي
 ولو لم ينتظره صح عنده وعند ابى يوسف ومحمد رحمه الله ينتظر
 وجوبا وكذا العارى ومع رفيقه ثوب واجمعوا على انه فى الماء ينتظر
 وان فات الوقت ومن لم يجد ماء الاسور الحمار او البغل الذى اياه اثنان
 يتوضأ به ويتيمم وباليهما بدأ جاز ولكن الافضل ان يبدأ بالوضوء
 ومن لم يجد الماء الا سور الفرس فعن ابى حنيفة رحمه الله تعالى
 روايتان فى رواية عنه هو مشكوك وفى رواية مكروه ومن لم يجد الماء
 الا بيد التمر فعند ابى حنيفة رحمه الله يتوضأ به ولا يتيمم وعند ابى
 يوسف يتيمم وعند محمد يجمع بينهما ومن لم يجد الماء الا عصير العنب
 لا يتوضأ به بالا جماع جنب وجد الماء فى المسجد وليس معه احد
 يتيمم ويدخله فان لم يصل الماء يتيمم للصلوة ثانيا لان نية الصلوة
 شرط فى صحة التيمم للصلوة وكذا لو تيمم لمس المصحف او لقراءة
 القرآن عند عدم الماء حقيقة او حكما لا تجوز به الصلوة بخلاف
 سجدة التلاوة وصلوة النافلة فانه يصلى بذلك التيمم المكتوبات ايضا
 ولو تيمم لصلوة الجنابة اجزأه ان يصلى به المكتوبات رجل فى رحله
 ماء وهو لا يعلم به فتييمم وصلى ان كان وضع الماء بنفسه او وضعه
 غيره بامر قسيه فهو على الخلاف الذى ذكرنا وان كان قد وضع
 الماء غيره غير امره لا بعيد بالاتفاق واما العارى اذا نسي ثوبا فى المناع
 فمن المشايخ من قال هو على الخلاف ومنهم من قال لا تجوز وعن محمد
 انه قال تجوز ولو تيمم وهو على شط نهر وهو لا يعلم بالماء فهو على
 الخلاف الذى ذكرنا ولو كفر بالصوم وفى ملكه رقبة او ثياب او طعام
 قسيه فالصحيح انه لا يجوز عند ابى يوسف وعند محمد يجوز ويستحب
 ان يؤخر الصلاة الى آخر الوقت اذا كان يرجو وجود الماء
 فيه ثم لا يفرط فى التأخير حتى لاتقع الصلاة فى وقت مكروه ولو تيمم قبل
 دخول الوقت جاز عندنا ولو كان معه ماء ولكن يخاف على نفسه او دابته



العطش يجوز له التيم عند ذلك (المحبوس في السجن يصلى بالتيم ويبعد
عندهما بعد ما خرج وقال ابو يوسف لا يعيد والاسير في دار الحرب
اذا منع من الوضوء يتيم ويصلى بالاياء ثم يعيد واجمعوا على ان الماشي
لا يصلى وهو يمشي والساجح وهو يسبح بخلاف المنهزم وهو يصلى
راكبا بالاياء واقفا او تسير دابته او تعدو ولو صلى بالاياء لخوف عدو
او سب او مرض او طين لا يعيد بالاجاع والمقيد اذا صلى قاعدا يعيد
عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله وعند ابى يوسف رحمه الله لا يعيد
ويجوز التيم عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله بكل ما كان من جنس
الارض كالتراب والرمل والحجر والزرنخ والكحل والمرد اسنح والثورة
والغرة وما اشبهها ولا يجوز بما ليس من جنس الارض كالذهب
والفضة والحديد والرصاص وكالخططة وسائر الحبوب والاطعمة وان
كان على هذه الاشياء غبار يجوز التيم بغبارها عند ابى حنيفة وفي احدى
الروايتين عن محمد ثم عندهما الشرط مجرد المس على الارض او على
جنس الارض حتى انه لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها او على ارض
ندية ولم يعلق بيده شئ جاز عند ابى حنيفة وفي احدى الروايتين عن محمد
اما الفرق بين الصخرة وبين الذهب والفضة وهما خلقا في الارض
فهو ان الذهب والفضة يذوبان في النار بخلاف الصخرة فانها
لا تذوب واما التيم بالاجر فعند ابى حنيفة يجوز مطلقا وعند محمد
يجوز ان كان مد قوفا او كان عليه غبار ولو تيم بغبار ثوبه او غيره
من الاعيان الظاهرة اذهب الريح فاثار الغبار فاصاب وجهه وذراعيه
فمسحه بنية التيم جاز عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله سواء وجد
ترابا آخر او لم يجد وعند ابى يوسف لا يجوز ان وجد ترابا آخر ولو تيم
بالمخ ان كان ما يلا يجوز وان كان جبليا قال شمس الائمة السرخسي
الصحيح عندي انه لا يجوز كذا ذكره في المحيط والسبخة بمنزلة المخ
وذكر الاسيحي في شرحه انه يجوز التيم بالسبخة (مسافر اصابه مطر

فابتل ثوبه وسرجه ولم يجد تراباً جافاً ولا ماءً فانه يبلطخ ثوبه بالطين ويجففه ويفرّكه ويتيم به ولا يجوز التيم بالطين قال شمس الأئمة الحلواني لا يتيم بالطين فان فعل يجوز وكذا يجوز التيم بالحص والكبران والحباب والغضارة والحيطان من المدر سواء كان عليه غبار أو لم يكن ولا يجوز التيم بالغضار المطلى بالآك ثم بطن الغضارة وظهرها على السواء إلا إذا كان عليه غبار ولو تيم بالخزف ان كان متخذاً من التراب الخالص ولم يجعل فيه شيء من الأدوية جاز ولا فلا وان تيم بالرمد لا يجوز وان اختلط الرماد بالتراب ان كان التراب غالباً يجوز وان كان الرماد غالباً لا يجوز وان أصابت الأرض نجاسة فحجفت بالشمس وذهب أثرها جازت الصلوة عليها ولا يجوز التيم عليها في ظاهر الرواية وروى عن أصحابنا انه يجوز أيضاً وإذا تيم الرجل من موضع فتيم آخر من ذلك الموضع أيضاً جاز والتيم في الجنابة والحدث سواء ولو صلى بالتيم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد والرجل الصحيح في المصرتيم لصلوة الجنابة إذا خاف الفوت إلا الولي وكذا إذا حدث التوضي في صلوة العيد تيم وبني في قول أبي حنيفة وإذا خاف خروج الوقت تيم وبني بخلاف ولو خاف خروج الوقت في سائر الصلوات لا يتيم بل يتوضأ ويقضى ما فاتته وكذا لو خاف فوت الجمعة يتوضأ ويصلي الظهر ولو تيم لمس المصحف أو لدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة عليه فذلك ليس بشيء المسافر يطأ جاريته وان علم بعدم الماء يجوز له التيم وينقض التيم كل شيء ينقض الوضوء وينقض أيضاً رؤية الماء ان قدر على استعماله وان رآه في خلال الصلوة فسدت وان رأى سوراً الجمار أو نبيذ التمر فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ولو رأى سراً باظن انه ماء فحشى إليه فاذا هوسراب فسدت صلاته وان شك انه ماء أو سراب فاستوى الظن فانهم يعضى على صلاته فاذا فرغ منها فان كان ماء يتوضأ به

ويستقبل الصلوة المسافر اذا مر بماء موضوع في الجب لا ينتقض بتممة
الا اذا كان الماء كثيرا فيستدل بكثرته على انه وضع للوضوء والشرب
ولو ان التيمم مر بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما لا ينتقض بتممه وكذا
لو علم ولم يقدر على النزول اما الخوف عدوا وسع * جنب اغتسل
وبقيت على بدنه لمعة وليس معه ماء يتيمم للمعة وان وجد ماء بعد
ما تيمم واحدث يغسل للمعة ويتيمم للحديث اذا كان الماء يكفي للمعة
ولا يكفي للوضوء وان كان يكفي للوضوء ولا يكفي للمعة يتوضأ به وان كان
يكفي لاحدهما على الانفراد فانه يغسل للمعة ويتيمم للحديث وعليه
ان يبدأ بغسل للمعة ولو كان معه ثوب نجس يغسل الثوب ويتيمم
بتميم ام قوما متوضئين يجوز عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا لمحمد
رحمه الله وكذا القاعد اذا ام قوما قائمين واما الماسح على الخف
او على الجيرة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق ذكره في الحصر وشرح
الاسبيجابي ولا تصح امامة صاحب الجرح السائل للصحاء وكذا
العارى للابس وكذا امامة الامي للقارى ولو امان هو بمثل حالهما
جاز * فصل في المياه * تجوز الطهارة بماء مطلق طاهر كماء السماء
والاودية والعيون والابار والبحار وتزول بها النجاسة حكمية كانت
او حقيقية ولا تجوز بالماء المقيد كماء الاشجار والثمار وماء البطيخ وماء
الباقلاء والمرق وماء الزردج وماء الزعفران وكذا لا تجوز بماء الورد
والخل والعصير ونحو ذلك وتجوز ازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب
والبدن بالماء المقيد وبكل ما يعطى طاهر يمكن ازالته به كاللبن والخل
والعصير وما ذكرنا من الماء المقيد فان غسل بالعسل او السمن او بالدهن
لا يزيلها لانها لا تنعصر بالعصر وتجوز الطهارة بماء خالطه شيء طاهر
فغير احد او صافه كماء المد والماء الذي يختلط به الاثنان او الصابون
او الزعفران بشرط ان تكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء ولم يزل
عنه اسم الماء وان يكون رقيقا بعد فحكمه حكم المطلق وذكر

وكان على السطح عذرات فالماء طاهر اما اذا كانت العذرة عند الميزاب
 وكان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقى العذرة فهو نجس والافهو
 طاهر وان سال المطر من السقف او من ثقب البيت ان كان المطر
 دائما فهو طاهر وان انقطع المطر وسال من الثقب ان كان على السطح
 كله او على اكثره نجاسة فهو نجس واذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي
 ان يتوضأ به على الوقار حتى يمر عنه الماء المستعمل قال بعضهم يجعل
 يمينه الى اعلى الماء يعني مورد الماء واذا سد الماء من فوق وبقي جريه
 كما كان جاريا يجوز الوضوء به اما الحد في جريان الماء ان ذهب به تن
 او ورق فهو جار وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع الماء ينحسر
 ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار وان كان بخلافه فهو جار
 وفي المتن اذا كان بطن النهر نجسا وجرى الماء عليه ان كان الماء
 كثيرا بحيث لا يرى ما تحته فلا يتنجس وان كان جميع البطن نجسا
 وان كان في النهر ماء راكد فنجس فتزل من اعلاه ماء طاهر فاجراء
 وسيله فانه يطهر ولو توضى منه جازا اذا لم يراها اثر (فصل في الحياض)
 الحوض اذا كان عشرا في عشر فهو كبير لا يتنجس بوقوع النجاسة
 اذا لم يزلها اثر اذا كانت النجاسة مريثة وقال بعضهم يتنجس ما حول
 النجاسة مقدار حوض صغير وبعض مشايخ بخارى جعلوه كالماء
 الجاري لعموم البلوى ويتنى على هذا اذا غسل وجهه في حوض
 كبير فسقط من غسالته في الماء فرفع من موضع الوقوع قبل التحريك
 قالوا على قول ابى يوسف لا يجوز استعماله لان التحريك شرط
 عنده ومشايخ بخارى قالوا يجوز لعموم البلوى وعلى هذا القياس
 اذا كان الرجال صفوفًا يتوضأون من حوض كبير جاز وفي اجناس
 الناطق ان من اغتسل من حوض كبير فلا يخران يتوضأ من ذلك
 المكان وليس لرجل ان يتوضأ او يغتسل في الحوض الكبير بناحية الجيفة
 والاصل فيه اذا لم تكن النجاسة مريثة يجوز مطلقا وعن الفقيه

ابي جعفر رحمه الله لو توضأ في اجرة القصب فان كان الماء لا يخلص
 بعضه الى بعض لم يجز وضوءه وان خلاص جاز واتصال القصب
 بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء وكذا لو توضأ في ماء فيه زرع وكذا
 وتوضأ في غدير وعلى جيع وجه الماء جفزا وارة فقد قيل ان كان بحال
 يتحرك بتحريك الماء يجوز وكذا اذا توضأ من حوض قد انجمد ماؤه
 والجدر قبق ينكسر بالتحريك اما اذا كان الجمد كثيرا قطعاً قطعاً
 لا يتحرك بالتحريك لا يجوز وان كان قليلاً يتحرك بتحريك الماء يجوز
 والحوض اذا انجمد ماؤه فنقب في موضع منه فوقعت فيه نجاسة
 او وقع فيه الكلب او توضأ به انسان قال نصير بن يحيى وابو بكر
 الاسكافي يتنجس الماء وقال عبد الله بن المبارك وابو حفص الكبير
 البخاري لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجمد عشرة في عشرة وان كان
 الماء متصلاً بالجمد واما اذا كان الماء منفصلاً فيجوز بلا خلاف وهو
 كالحوض المسقف وان ثقب الجمد فعلا الماء في الثقب فوقع فيه
 الكلب يتنجس عند عامة العلماء فلم يزل نجاسته مالم يخرج مافي الثقب
 من الماء ولو توضأ من ثقب الجمد ولم تقع نجاسته في الماء جاز على كل
 حال ولو وقع في الثقب شاة او غيرها فانت ان كان الماء تحت الجمد
 عشرة في عشرة لا يتنجس وان كان اقل من عشرة في عشرة يتنجس
 ولو ان ماء الحوض كان عشرة في عشرة فتسفل فصار سبعة في سبع
 فوقعت النجاسة فيه يتنجس فان امتلأ صار نجسا ايضا وقيل لا يصير
 نجسا حوض كبير فيه نجاسات فامتلأ قيل هو نجس وقيل ليس
 بنجس وبه اخذ مشايخ البخاري ذكره في الذخيرة فان دخل الماء
 من جانب وخرج من جانب قال ابو بكر لا يطهر مالم يخرج مثل ما كان
 فيه ثلاث مرات كالفصة وقال غيره لا يطهر مالم يخرج مثل ما فيه وقال
 ابو جعفر يطهر وان لم يخرج مثل مافي الحوض وهو اختيار الصدر
 الشهيد حوض صغير يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب
 (وتوضأ)

وتوضاً فيه انسان ان كان الحوض اربع اربع فادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجارى وان كان اكبر من ذلك لا يجوز لان الماء يستقر فيه فلا يكون كالجارى الا ان يتوضاً في موضع الدخول او في موضع الخروج وكذا عين الماء اذا كان نجساً في خمس وكان الماء يخرج منها ان كان يتحرك الماء من جانبه وهو يستعين بالحركة يجوز وقال القاضي الامام فخر الدين خان التقدير غير لازم ان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة وقوته يجوز والا فلا التوضؤ بالثلج اذا كان ذاتاً بحيث يتقاطر ويجوز والا يتيم حوض صغير كرى رجل منه نهراً فاجرى الماء فيه فتوضاً من النهر جاز وان اجتمع الماء في موضع وكرى رجل منه نهراً فاجرى الماء فتوضاً منه جاز وضو السكك اذا كان بين المكنين مسافة وان قلت ذكره في المحيط وفي نوادر ابى يعلى عن ابى يوسف ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده فذر لم يتنجس وقد اختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم مراده حالة مخصوصة وهو ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس يغترفون منه خرفاً متداركاً ومنهم من قال هو عنده بمنزلة الماء الجارى على كل حال لاجل الضرورة ولو ادخل الجنب يده في حوض الحمام لطلب القصعة وليس على يده نجاسة حقيقية يتنجس عند ابى حنيفة وعند هب الماء طاهر ولو ادخل الكفار والصبيان ايديهم لا يتنجس اذا لم تكن على ايديهم نجاسة حقيقية ولو ادخل الصبي يده في الاناء لا يتوضأ به استحساناً ولو توضى به جاز حوض الحمام اذا تجسس يظهر اذا خرج مثل ما كان فيه مرة واحدة ولو ادخل رأسه في الاناء بنية المسح او خفيه يجوز بالاتفاق ولا يصير الماء مستعملاً عند ابى يوسف رحمه الله تعالى  فصل في المسح على الخفين  المسح عليهما جائز بالسنة من كل حدث موجب

للووضوء اذا لبسهما على طهارة كاملة فان كان مقبياً بمسح يوم او ليلة
وان كان مسافراً يمسح ثلاثة ايام وليا ليها وابتداءً وهاهنا حقيق الحدث
ولا يعتبر وقت الطهارة ولا وقت اللبس ولو غسل رجله ولبس
خفيه ثم اكل الطهارة قبل ان يحدث جاز المسح عليهما عندنا
خلافاً للشافعي لان عندنا يكفيه ان يكون الخف ملبوساً على طهارة
كاملة عند اول الحدث والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب
العدر حتى ان المستحاضة ومن في معناها اذا توضأت ولبست قبل
ان يظهر منها شيء لا تمسح كاصحاء ولو لبست بطهارة العذر تمسح
في الوقت فقط عندنا وعند زفر تمسح تمام المدة ولا يجوز المسح لمن
وجب عليه الغسل والرجل والمرأة فيه سواء والمسح على ظاهرهما
خطوطاً بالاصابع يهدأ من قبل الاصابع الى الساق اعتباراً بالغسل
وفرض ذلك مقدار ثلاث اصابع من اصابع اليد ولو وضع يديه من
قبل الساق ومددهما الى رؤس الاصابع جاز ولو مسح عليهما عرضاً
جاز ايضاً وكذا لو مسح بثلاث اصابع موضوعة غير ممدودة يجوز
ولكنه يكون مخالفاً للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح ان يضع يديه
على مقدم خفيه ويجافي كفيه ويمدهما الى الساق او يضع كفيه مع
الاصابع ويمدهما جلة ولو مسح برؤس الاصابع وجافي اصول
الاصابع والكف لا يجوز الا ان يكون الماء متقاطراً والمستحب ان يمسح
بباطن الكف ولو مسح بظاهر كفيه يجوز ولو مسح على باطن خفيه
او من قبل العقين او من جوانبهما لا يجوز وذكروا في المحيط لو توضأ ومسح
بيلة بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز ولو مسح رأسه ثم مسح خفيه
بيلة بقيت على كفيه لا يجوز ولو لم يمسح وخاض في الماء لابتية المسح
او مشى في الحشيش المبطل بالماء او بالمطر يجزئه وكذا اذا اصابه
المطر ينوب عن المسح خلافاً للشافعي وفي بعض الروايات لا يجزئه الا
بنية لانه خلف عن الغسل كالتييم ومن ابتداء المسح وهو مقيم فمسافر

قبل تمام يوم وليلة مسح تمام ثلاثة ايام وليلاتها ومن ابتدأ
 المسح وهو مسافر ثم اقام ان كان مسح يوما وليلة او اكثر لزمه نزعها
 وغسل رجله وان كان مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح يوم وليلة
 ومن لبس الجر موق فوق الخف قبل ان يمسح على الخف مسح على
 الجر موق فان مسح على الخفين ثم لبس الجر موقين لا يمسح على
 الجر موقين ولو نزع احدا الجر موقين فله ان ينزع الاخر ويمسح على
 خفيه ولا يجوز المسح على الجر موق المتخرق وان كان خفاه غير
 متخرقين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه خرق كبير بين منه مقدار
 ثلاث اصابع من اصابع الرجل فان كان اقل من ذلك جاز وان كان
 الخرق في خفين في خف واحد قدر اصبعين في موضع اوفى موضعين
 وفي الاخر قدر اصبع جاز المسح وان كان في خف واحد يجمع
 فلا يجوز ويشترط ظهور الاصابع بكاملها ولو ظهر الا بهام
 وهي مقدار ثلاث اصابع من غيرها جاز ولو كان طول الخرق اكثر
 من قدر ثلاث اصابع وانفتاحه اقل من ذلك لا يمنع جواز المسح وكذا
 لو اتفق خرزه الا انه لا يرى شيء من قدمه ولو كان يبدو حالة المشي
 ولا يبدو وحالة الوضع يمنع كذا ذكره في المحيط ولو كان الامر بالعكس
 لا يمنع وكذا ان كان فوق الكعب لا يمنع واذا اراد ان يخلع خفيه فنزع
 القدم من الخف غير ان القدم في الساق بعد انتفض مسحها اجبا
 وان نزع بعض القدم عن مكانه فروى عن ابي حنيفة انه اذا خرج
 اكثر العقب عن عقب الخف انتفض المسح وفي بعض الروايات اذا
 صار بحال تعذر المشي المعتاد معه انتفض وفي بعض الروايات ايضا
 ان بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث اصابع لا ينتفض وهو رواية
 عن محمود بن اخذ بعض المشايخ وفي كتاب الصلوات لابي عبد الله
 الزعفراني رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء ان ابتل جميع احدي
 القدمين ينتفض مسح رجله اخرج عقبه من عقب الخف الا ان

مقدم قدمه في قدم الخف له ان يمسح مالم يخرج صدور قد مبه عن الخف الى الساق وفي بعض المواضع ان كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض ممسحه وكذا لو كان الخف واسعا اذا رفع القدم يرتفع العقب حتى يخرج واذا وضع عاد العقب الى موضعها لا ينتقض وعن محمد رجه الله خف فيه فتق مفتوح وبطانة الخف من خرقة او من غيرها غير منفتق مخروزا في الخف جاز المسح كذا ذكره في الذخيرة ولا يجوز المسح على العمامة والقلنسوة والبرقع والقفازين ويجوز المسح على الجبائر وان شدها على غير وضوء فان سقطت من غير برء لم يبطل المسح وان سقطت عن برء يبطل المسح فيجب غسل ما تحتها والمسح على الجبائر انما يجوز اذا لم يقدر على المسح على القرحة بان كان يضرها الماء اما اذا كان يقدر على المسح على نفس القرحة فلا يجوز قال برهان الدين ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون وان ترك المسح على الجيرة والمسح لا يضره بجاز عندنا بي حنيقة خلافا لهما اما الاستيعاب فشرط عند البعض وبعضهم قالوا اذا مسح على اكثرها جاز ولو كان المسح على النصف او الاقل لا يجوز ويكتفى بالمسح مرة واحدة وهو الصحيح ولو كانت الجراحة في موضع وليس تحت جميع الجيرة جراحة جاز له المسح تبعا لموضع الجراحة ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب اود ونها فان غسل موضع القطع فرض فلو غسل موضع القطع وليس خفيه ينظر ان كان بقي من ظهر القدم مقدار ثلاث اصابع او اكثر يمسح والا يغسلهما لانه وجب غسل المقطوع وان كان مقطوع الاصابع وبعض خفيه خال عن القدم فان وقع المسح على المفصول مقدار ثلاث اصابع جاز والا فلا وكذا اذا كان الخف واسعا وبعضه خال عن القدم رجل توشأ ومسح على الجيرة ولبس خفيه ثم احدث قبل ما برأت فتوشأ يمسح على الجيرة والخفين فان احدث

بعد ما برأت لايمسح لانه لبس على طهارة نافضة ذكره في شرح
الاسبيجاني واذا كان في رجله شقاق فجعل فيه الدواء او الشحم يرمي الماء
فوق الدواء ولا يكفيه المسح وان كان الشقاق في يده وقد عجز عن الوضوء
يستعين بغيره حتى يوضئه فان لم يستعن وتيم جازت صلاته عنداني
حنيفة فان لم يجد من يوضئه جازت صلاته بلا خلاف اما المسح
على الجوارب فلا يجوز عنداني حنيفة رحمه الله الا ان يكون الجوربان
منطين او مجلد بن وقل لا يجوز اذا كانا ثخينين لا يشنان الماء وعليه
الفتوى وفي الذخيرة قيل رجع ابو حنيفة الى قولهما في آخر عمره
والثخين ان يمسك على الساق من غير ان يشد بشئ ويجوز المسح
على الخفاف المتخذة من اللبود التركية لامكان قطع المسافة بها
فصل في نواقض الوضوء * المعاني النافضة للوضوء كل ما خرج
من السبيلين وان خرج من قبل الرجل او المرأة ريح منتنة الصحيح
انه لا ينتقض به ذكره في المحيط وان خرج ريح من المفضة يجب
عليها الوضوء وذكر في جامع قاضيه ان يستحب لها ان تنوضاً
وكذا الدودا والحصاة اذا خرج من احد هذين الموضعين
وان خرج الدود من الغم او من الاذن او من الجراحة لا ينتقض وان
ادخل الحفنة ثم اخرجها ان لم تكن عليها بلة لا ينتقض الوضوء
والاحوط ان يتوضأ وان افطر الدهن في احليله فعاد فلا وضوء
عليه عنداني حنيفة خلافا لهما رحمه الله تعالى وان احتشى احليله
بقطنه خوفاً من خروج البول ولولا ذلك يخرج منه البول فلا بأس به
ولا ينتقض وضوءه ما لم يظهر البول على القطنه وان غابت القطنه
ثم اخرجها او خرجت هي رطبة انتقض وضوءه وان ابتل الطرف
الداخل ولم ينفذ لم ينتقض وان سقطت ان كانت رطبة انتقض وان
كانت يابسة لم ينتقض وكذا الحكم في كرسف النساء اذا سقطت سواء
كانت الكرسف في الفرج الداخلى او في الفرج الخارج وان كانت

احتشت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو انتقض وضوءه فانفذ
اولم ينفذ واما اذا احتشت في الفرج الداخل فان نفذ الى خارجه
ينتقض والا فلا اما الخارج من غير السبيلين فيوجب انتقاض الطهارة
عندنا على التفصيل خلافا لاشافعي كالقبي والدم ونحوهما اما القبي
اذا كان ملء الفم ينقض سواء كان طعاما او ماء او مرة فان كان
بلغما لا ينتقض عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله سواء نزل من الرأس
او صعد من الجوف وان قاء دما ان كان سائلا نزل من الرأس ينقض
وان كان علقا لا ينقض وان صعد من الجوف ان كان علقا لا ينقض
الا ان يملأ الفم وان كان سائلا فعلى قول ابي حنيفة ينتقض به
الوضوء وان لم يكن ملء الفم وعند محمد رحمه الله لا ينتقض ما لم يكن
ملء الفم وان قاء طعاما او غيره قليلا قليلا ان اتحد المجلس يجمع
عند ابي يوسف وقال محمدان اتحد السبب يجمع والا فلا يجمع وتفسير
اتحاد السبب انه اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغثيان والهيجان
اما الدم ونحوه اذا خرج من البدن ان سال نقض والا فلا وعلى هذا
مسائل منها نقطة قشرت فسال منها ماء او دم او صيد ان سال
عن رأس الجرح ينقض وان لم يسلم لا وتفسير السيلان ان ينحدر عن
رأس الجرح واما اذا كان على رأس الجرح ولم ينحدر لا يكون سائلا
وقال بعضهم اذا خرج ونجا وز الى موضع يلحقه حكم التطهير
يعني اذا خرج الدم من الرأس الى اتفه او الى اذنه سال الى موضع
يجب تطهيره عند الاقتسال نقض وان مسح الدم عن رأس الجرح
بقطنة ثم خرج فمسح ثم قثم او القى التراب عليه ينظر ان كان بحال
لو ترك لسال نقض والا فلا ولو برز وفي بزاقه دم ان كان البراق غالبا فلا
وضوء عليه وان كان الدم غالبا فعليه الوضوء وان استويا يتوضأ احتياطا
ولو عض شئنا فرأى ان الدم عليه فلا وضوء عليه وقال بعض المشايخ
ينبغي ان يضع كفه او اصبعه على ذلك الموضع ان وجد الدم فيه نقض والا

فلا وعن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينيه رمد ويسيل الدموع
منهما أمره بالوضوء لوقت كل صلاة لا يخاف ان يكون ما يسيل
منه صديدا فيكون صاحب عذر وفي الفتاوى الغرب في العين
بمزلة الجرح الذي لا يرقأ اما صاحب الجرح الذي لا يرقأ و من به
سلس البول والمستحاضة يتوضؤون لوقت كل صلاة فيصلون بذلك
الوضوء في الوقت ماشاءوا من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت
بطل وضوءهم وكان عليهم استئناف الوضوء لصلاة اخرى وان
توضأت المستحاضة حين تطلع الشمس تبقى طهارتها حتى يذهب
وقت الظهر عند ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وزفر رحمهم الله
وينبغي ان يربط جرحه قليلا للنجاسة وان اصاب الثوب من ذلك
الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله اذا علم انه اذا غسله لا يتجسس
ولو كان بحال يتجسس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة جازله ان لا يغسل
وهو المختار للفتوى وصاحب العذر اذا منع الدم عن الخروج بعلاج
يخرج من ان يكون صاحب عذر ولهذا المعنى المقصود لا يكون
صاحب عذر بخلاف الحائض اذا احتشيت لا تخرج من ان تكون حائضا
رجل به جذري خرج منها ماء هو سائل فتوضأ منه ثم سال الفرحة
التي لم تكن سائلة نقض لان الجذري قروح وعلى هذا مسألة المخزني
وصاحب الحدث الدائم من لا يمضي عليه وقت صلاة كاملة الا والحدث
الذي ابتلى به يوجد منه فيه وانا توضأ لحدث آخر والدم منقطع
ثم سال فعليه الوضوء ذكره في احكام الفقه وان انقطع الدم وقتا
كاملا يخرج من ان يكون صاحب عذر رجل انشرف سقطت من انفه
كتسلة دم لم ينتقض وضوءه وان قطرت انتقض والفراد اذا مضى
العضو وامتلا بما ان كان كبيرا انتقض وان كان صغيرا فلا ينتقض
اما العلق اذا مضى حتى امتلا بحيث لو سقط لسال منه الدم ينتقض
واما الذباب او البعوض اذا مضى وامتلا بما لا ينتقض اما الدم القليل

او النقص القليل فلما لم يكن حدثا لم يكن نجسا فاذا اصاب الثوب لا يمنع
وان خش وكذا النوم ناقض اذا كان مضطجعا او متكئا او مستندا
الى شئ لو ازيل لم يسقط وان نام في الصلوة قاعدا او ساجدا فلا وضوء
عليه وان كان خارج الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه اختلاف
فظاهر المذهب انه يكون حدثا وان نام قاعدا او واضعا اليده
على عقبه او واضعا بطنه على فخذه لا ينتقض ذكره محمد في صلوة
الاثر ولو نام محتبسا لا وضوء عليه وكذا لو وضع رأسه على ركبته
وان سقط التأثم ان اتبه بعد ما سقط على الارض فعليه الوضوء
وان اتبه قبل السقوط فلا وضوء عليه وان نام على دابة عريانة
ان كان حالة الصعود وحالة الاستواء لا ينتقض وان كان حالة الهبوط
ينتقض لعدم تمكن المقعدة ولو كان في الاكاف او في السرج لا ينتقض
في الحالين وكذا الانحاء والجنون ناقض وان قل وكذا السكر وحده
السكران لا يعرف الرجل من المرأة قال في المحيط اذا دخل في مشيته
تحرك فهو سكران وكذا الفقهه ناقضة في كل صلوة ذات ركوع
وسجود وتنقض الوضوء والصلوة جميعا سواء كان عامدا او ناسيا
وان قهقه في صلوة الجنازة او سجدة التلاوة او سجدة السهو
لا ينتقض وان نام في صلوة ثم قهقه فسدت صلاته ولا ينتقض وضوءه
قاله في الاصل وقال محمد في المحيط فسدت صلوته ووضوءه وبه اخذ
عامة المتأخرين وان قهقه الصبي في صلوته لا ينتقض وضوءه
واما التبسم فلا ينتقض الوضوء بالاجماع ولا الصلوة وحده الفقهه
قال بعضهم ما يظهر فيه القاف والهاء المكيدتان ويكون مسموعا له
ولجبرانه وقال بعضهم اذا بدت نواجزه ومنعه عن القراءة وقال
بعضهم لا ينتقض حتى يسمع صوته وحده التبسم ما لا يكون مسموعا له
ولجبرانه وفي الحاقانية التبسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحك
يفسد الصلوة لا الوضوء وحده الضحك ان يكون مسموعا له دون
(جبرانه)

جبراه وكذا المباشرة الفاحشة ناقضة عند أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى أما مش الذكر وأكل شيء مما منه التار فانه لا ينقض
الوضوء عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ولو حلق الشعر أو قلم
الأظفار بعد ما وضأ لا يجب عليه إعادة الوضوء ومن يتيقن في الوضوء
ومشك في الحدث فلا وضوء عليه ومن شك في الوضوء ويتيقن
في الحدث فعليه الوضوء ومن شك في خلال الوضوء فعليه غسل
ما شك وإن شك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت ما لم يتيقن في فصل
في النجاسة ~~في~~ النجاسة على ضربين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة
أما النجاسة الغليظة فهي كالعذرة والبول والدم والخر ونحو الكلب
ولحم الخنزير وجميع أجزائه ولحوم ما لا يؤكل لحمة إذا لم يكن مذبوحا
بالسمية أما إذا ذبح بالسمية وصلى مع لحمة أو جلده قبل الذبحة
يجوز إلا الخنزير فإنه إذا ذبح بالسمية لا يظهر ولو دبح جلده ففي ظاهر
الرواية عن أصحابنا أنه لا يظهر وعليه عامة المشايخ وروى
عن أبي يوسف أنه يظهر ويجوز بيعه أما الأرواث والاختاء فكلها
نجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة وعندهما نجاسة خفيفة
وفي غنية الفقهاء بول الحمار وخره الدجاجة والبطن نجس نجاسة
غليظة وأما النجاسة الخفيفة فهو كبول ما يؤكل لحمه وخره ما لا يؤكل
لحمه من الطيور في رواية الهندي وأبو محمد كلاهما طاهر
وأما بول الهرة ففي ظاهر المذهب أنه نجس نجاسة غليظة وأما خرو
ما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة والبطن والأوز فطاهر
عندنا كالجمام والعصفور ونحوهما ولو وقع في الماء لا يفسده وكذا
بعر القارة إذا وقع في الدهن لا يفسده إذا كان قليلا لعموم البلوى
البيضة إذا وقعت من الدجاجة في الماء أو في المرقعة لا يفسده وكذا
السحولة وكذا الأنثى إذا خرجت من شاة ميتة (أما الماء المستعمل
فنجس نجاسة غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله وعند أبي يوسف

نجس نجاسة خفيفة وعند محمد طاهر غير طهور والماء المستعمل كل ماء ازيل به حدث او استعمل في البدن على وجه القرية امرأة غسلت القدور والقصاع او يدها من الوسخ والعجن لا يبصر الماء مستعملا وكل اهاب دبع فقد طهر وجازت الصلوة معه الاجلد الخنزير والادى وذكر في الشرح كل حيوان اذا ذبح بالتسمية طهر جلده ولحمه وشحمه وجميع اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكول اللحم او غير مأكول اللحم جلد الادى اذا وقع منه مقدار ظفر في الماء يفسده وفي الفتاوى الحاقية كل ما كان سورة نجسا لا يطهر لحمه وجلده وشحمه بالذكوة وعن محمد جلد الكلب والذئب يطهر بالذبح وعصب الميتة وقرنها وعظماها وریشها وشعرها وصوفها وظلفها طاهر اذا لم تكن عليه دسومة واما جلد الفيل فيطهر بالدباغة وعظمه طاهر يجوز بيعه الا عند محمد رحمه الله وروى عن محمد امرأة صلت وفي صفتها قلادة عليها سن اسد او ثعلب او كلب جازت صلاتها وذكر الشيخ الامام الاسمانكى في شرحه السجاب اذا خرج من دار الحرب وعلم انه مدبوغ بودكالميتة لا تجوز الصلوة به مالم يغسل وان علم انه مدبوغ بشئ طاهر جازت الصلوة به وان لم يغسل وان شك فالأفضل ان يغسل وان لم يغسل جاز والدباغة على ضربين حقيقة او حكمية فالحقيقية ان يدبغ بشئ طاهر كالعفص والسجدة ونحوهما واما الحكمية فان يخرج الجلد عن حكم الفساد اما بالتقريب او بالتشميس او بالقائه في الريح ولو اصابه بعد الدباغة الحكمية ماء فعن ابي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية يعود نجسا وفي رواية لا يعود نجسا وكذا الثوب اذا اصابه مني ففرك والارض اذا اصابها نجس وجفت بالشمس وكذا البئر اذا تجسبت فغار ماؤها ثم عاد وفي فتاوى قاضى خان ان الاظهر في البئر ان يعود نجسا وذكر في المحيط الاظهر ان لا يعود نجسا (فصل في البئر) اذا وقع في البئر

(نجاسة)

نجاسة تزحمت وكان نزح مافيهما من الماء طهارة لهاوان وقعت فيها
 فأرة او عصفورة او نحوها يترج منها عشرون دلوا الى ثلاثين
 وان ماتت فيها نجاسة اود جاجة او منور تزحمت منها اربعون دلوا
 او خمسون الى ستين وان ماتت فيها شاة او كلب او آدمى يترج جميع الماء
 وكذا ان استخرج الكلب او الخنزير حيا وان لم يصب فيه الماء وكل
 حيوان اذا خرج حيا وقد اصاب فيه الماء ينظر ان كان سوره طاهرا
 لا يتنجس الماء ولكن لا يتوضأ منه احتياطا وان توضى جاز وان كان
 سوره نجسا يترج كله وان كان سوره مكروها يترج منه عشر دلاء
 ونحوها احتياطا وان كان سوره مشكوكا يترج كله كذا روى
 عن ابي يوسف رحمه الله في الفتاوى وان انتفخ الحيوان او تفسخ
 نزح جميع مافيهما صغر الحيوان او كبر وان وجدوا فيها فأرة ميتة
 ولا يدرون انها متى وقعت ولم تنتفخ ولم تفسخ اعادوا صلاة يوم
 وليلة اذا كانوا قد توضأوا منها وغسلوا كل شئ اصابه ماؤها
 وان كانت قد انتفخت او تفسخت اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ليس عليهم اعادة شئ حتى يتحققوا
 انها متى وقعت واذا وقعت برة او بعرتان في البئر من بعر الابل
 او القم لم يتنجس البئر استحسانا وان اخرجت بعد التفتت يتنجس
 البئر وان وقعت في اللبن وقت الحلب فاخرجت حين وقعت لم يتنجس
 ايضا وروى عن ابي حنيفة رحمه الله البرة اذا كانت يابسة لم تفسد
 الماء مالم يستكثر الناظر لعموم البلوى وفي الرطبة والمنكسرة اليابسة
 اختلاف بين المشايخ بعضهم افق بالتنجس فيهما وبعضهم
 سوى بين الرطب واليابس والمنكسر والصحيح والا رواث بمنزلة
 المنكسرة وكذا الاخشاء واكثر المشايخ على انه تعتبر فيه الضرورة
 والبلوى ان كان فيه ضرورة لا يحكم بالنجاسة للضرورة والروث
 اذا كان صلبا فهو بمنزلة البرة وان وقع خرد الحمام والعصفور لم يفسد

وهذا مذهبنا وان وقع خره الدجاج افسده وكذا خره الخفاش وبوله
لا يفسده وكذا ذرق الحالب بول كل لجمه من الطيور فانه طاهر عندهما خلافا
لحميد وقال بعضهم روى عن ابي حنيفة وابي يوسف ان ذرق
سباع الطير لا يفسد الثوب الا اذا خش و يفسد الماء وان قل ولا يفسد
الماء الكثير و يفسد الاواني وان قل ولا يفسد ماء البئر وان بالت شاة
او بقرة في البئر تجس الا عند محمد وان قطر دم او حجر في البئر
ينزع ماء البئر كله وفي الذخيرة جنب نزح من البئر دلوا فصب
على رأسه ثم استقى دلوا آخر فحقا طر من جسده في البئر لا يتجس
للضرورة وان وقع جنب في البئر او دخل لطلب الدلو قال ابو حنيفة
رحم الله الرجل جنب والماء نجس وفي رواية يخرج من الجنابة
اذا تمضمض واستنشق ثم يتجسس فعلى هذا رواية يجوز له ان يقرأ
القرآن لخروجه عن الجنابة وقال ابو يوسف الرجل جنب والماء طاهر
وقال محمد كلاهما طاهر ان هذا اذا لم يكن على يده او ثوبه نجاسة
حقيقية فان كانت نجس بالاجساع ولو وقع في البئر اكثر من فارة
واحدة عن ابي يوسف انه قال الى اربع ينزع عشرون دلوا وثلاثون
وان كانت خمس ينزع اربعون او خمسون الى تسع فان كانت عشرة
ينزع ماء البئر كله وان كانت البئر معينا لا يمكن نزحها اخرجوا مقدار
ما كان فيها من الماء كيف بقدر قال بعضهم يحفر حفرة مثل عمق الماء
وعرضه فينزع حتى تمتلئ الحفرة وقال بعضهم يحكم به ذوا عدل
فينزع بحكمهم ما عني محمد ينزع منها ما شاد لو الى ثلثمائة دلوا واذ نزع
بوقوع الفارة عشرون دلوا او ثلاثون طهر الدلو والرشاة بها طهارة البئر
وموت ما لبس له دم سائل لا يتجسس الماء ولا غيره كالبق والذباب والزناير
والعقارب وكذا موت ما يبيض في الماء اذا مات فيه كالسكك والضفدع
والسرطان والحية وان مات في غير الماء اما السكك فانه لا ينجسه
بلا خلاف واما الضفدع اذا مات في العصير فقد اختلف المتأخرون
واكثرهم على انه نجسه وذكر الا سبيحاني في شرحه ما يبيض

في الماء مما لا يؤكل لحمه اذا مات في الماء فتفتت او تفسخ فنه بكرة شرب
 ذلك الماء وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة لهادم سائل وكذا الوزغة
 اذا كانت كبيرة لهادم سائل في فصل في الاسرار في سور الا دمي طاهر
 سواء كان مسلما او كافرا او جنبا او حائضا او طاهرا وكذا سور ما يؤكل
 لحمه طاهر كالابل والبقر والغنم واما سور الفرس فعن ابي حنيفة فيه
 روايات في رواية نجس وفي رواية مشكوك وفي رواية مكروه وفي رواية
 طاهر واما عندهما فهو طاهر بلا شك وبه اخذ بعض المشايخ
 وسور الكلب والخنزير وسباع البهائم نجس وسور سباع الطير
 وما يسكن في البيوت مثل الحية والعقرب والوزغة والفأرة والدجاجة
 المخلاة والهرة مكروه وان اكلت الهرة الفأرة ثم شربت الماء على الفور
 يتنجس الماء وان مكث ساعة ولحست فيها فمكروه وسور الجمار والبغل
 مشكوك وعرق كل شيء معتبر بسوره الا ان عرق الجمار طاهر عند
 ابي حنيفة في الروايات المشهورة كذا ذكره القسوري ولبن الاثان
 نجس في ظاهر الرواية وروى عن محمد بن طاهر ولكن لا يؤكل
 وهو الصحيح وان اصاب الثوب من السور المكروه لا يمنع وان خش
 وان اصاب من السور المشكوك لا يمنع ايضا وروى عن ابي يوسف
 انه قلل بمنع ان خش الصحيح ان الشك في طهوريته لا في طهارته
 وان اصاب من السور النجس يمنع اذا زاد على قدر الدرهم والاصل فيه
 ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه فهو عفو لا يمنع
 جواز الصلوة عندنا وعند زفر والشافعي تمنع وان قلت وينبغي
 ان تفصل وان كانت اقل من درهم حتى ان الثوب اذا اصابه من النجاسة
 الغليظة اقل من قدر الدرهم ولم يفصل ثم اصابه مقدار ما
 لوجع بلك النجاسة يصير اكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلوة
 اجماعا وقد روى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه غسل ثوبه من
 قطرة دم اصابته ثم الدرهم المراد هو الدرهم الشهيلي وهو مثل

هرض الكف قال ابو جعفر يقدر بالوزن في النجاسة المتجمدة
كالعذرة وبالبسط والعرض في النجاسة الرقيقة كالبول والخمر وان
اصابه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط قال بعضهم يعتبر
وقت الاصابة فلا يمنع وقال بعضهم يمنع وبه يؤخذ وان اصاب
الجلد فتشرب او ادخل يده في السمن النجس او المرأة اذا اختضبت
بالحناء النجس او الثوب اذا صبغ بالصنع النجس ثم غسل ثلاث مرات
طهرا الجلد والثوب واليد وان بقي اثر الدهن والصنع والخصاب
وما تشرب الجلد فهو عفو وذكر في المحيط يطهر الثوب بشرط
ان يغسله حتى يصفو الماء ويسيل منه الا بيض وان غسل بغير
حوض الا يرى الى ماروى عن ابي يوسف في الدهن النجس انه
اذا غسل الدهن في اثناء فصب عليه الماء فيعلو الدهن فيرفع بشي
هكذا اذا فعل ثلاث مرات يحكم بطهارته وفي الذخيرة رجل دهن
رجليه ثم توضأ وضلها فلم يقبل الماء الرجل جاز وضوءه ثوب
اصابه نجاسة اقل من قدر الدرهم قفذت الى بطائنه فصار اكثر
من قدر الدرهم يمنع جواز الصلوة عند محمد وعند ابي يوسف لا يمنع
واذا لف الثوب المبلول النجس طاهر يابس فظهرت نداوته ولكن
لم يصير رطبا بحيث لو عصر لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر فالاصح انه
لا يصير نجسا وكذا الثوب الطاهر اليابس اذا بسط على ارض نجسة
رطبة وان نام على فراش نجس فغرق وابتل الفراش من عرقه لم يصب
بلل الفراش جسده لا ينجس وكذا اذا غسل رجله ومشى على لبس نجس
وان مشى على ارض نجسة فابتلت الارض من بلل رجله واسود وجهه
الارض ولكن لم يظهر اثر البلل في رجله جازت صلوته وان صارت طينا
رطبا فاصاب رجله لا يجوز وفي الذخيرة رجل رمدت عينه فرمست
فاجتمع رمصها في جانب العين يجب ان يتكلف في اصال الماء الى الماء في
ان لم يضره كما في اصال الماء الى الماء في حال الصحة اذا صب دهنه في اذنه

فكث في دماغه يومئذ خرج من اذنه فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء وان دخل ماء في اذنه عند الاغتسال ثم خرج من انفه فلا وضوء عليه وان خرج من الفم فعليه الوضوء القرحة اذا برأت فان تفع قشرها ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد الا الطرف الذي كان يخرج منه التبيخ فتوضأ جاز وضوءه وان لم يصل الماء الى ماتحته ولو توضأ ثم حلق رأسه او لحيته ارقم ظفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء الماء الذي يسيل من فم النائم فهو طاهر وذكر في المحيط انه ان جف وبقى له أثر فهو نجس وفي الملتقط هو طاهر الا اذا علم انه من الجوف واما النجاسة الخفيفة كبول ما يؤكل لحمه فانها مقدرة بالكثير الفاحش وروى عن ابي حنيفة رحمه الله انه مقدر بشبر في شبر وروى عن محمد انه يعتبر بالربع ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع فقال بعضهم يعتبر ربع جميع الثوب وقال بعضهم يعتبر ربع الموضع ان كان ذيلاً ربع الذيل وان كان دخر يصا او كافر بع ذلك ارادوا به ربع ثلث الثوب وما الشرط الثاني فهو الطهارة من الانجاس يجب على المصلي ان يزيل النجاسة عن بدنه وثوبه والمكان الذي يصلي فيه وكما يجوز ازالته بالماء المطلق فكذا يجوز بالماء المقيد وبكل ما يبع طاهر يمكن ازالته به وكذا يجوز ازالته باثارة او بالتراب في مواضع (منها اذا تلطخ السكين بالدم او رأس الشاة ثم ادخل النار فاحترق الدم ظهر الرأس والسكين وكذا اذا اصاب السكين دم فمسحه بالتراب يطهر وعن محمد اذا اصاب يد المسافر نجاسة قال يمسحها بالتراب وكذا اذا اصاب الخف نجاسة لها جرم عن ابي يوسف انه قال اذا مسحه بالتراب او بارمل على سبيل المبالغة يطهر وعليه فتوى مشايخنا ذكره في المحيط وان لم يكن لها جرم كالبول والخبز فلا بد من الغسل رطباً كان او يابساً وكان القاضي الامام ابو علي النسفي يحكي عن الشيخ ابي بكر محمد بن الفضل انه قال اذا مشى على التراب او الرمل ولزق بعض التراب بالنعل وجف ومسحه بالارض يطهر

عند أبي حنيفة رحمه الله وهكذا روى الفقيه ابو جعفر عنه وعن
أبي يوسف مثل ذلك الا انه لا يشترط الخفاف فيه وكذا يجوز ازالتهما
بالحك والحت والفرك اما الحك والحت فانه في الخف اذا اصابته
نجاسة لها جرم فيست بطهر بالحك والحت عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله وذكر في المحيط ان محمدا رجع الى قولهما بالرأى
لما رأى عموم البلوى وان انتضح البول مثل رؤس الابر فذلك لبس
بشيء واما الفرك في المني فيطهر الثوب به اذا لبس والعضوب بالحت
وان كان الثوب ذا طقين وهو الصحيح وكذا باللمس اذا اصاب الخمر
يده فلمسه ثلاث مرات يطهر يده بالريق كما يطهر فمه بريقه واما اذا
اصاب الثوب نجاسة فان لم تكن النجاسة مريئة يغسلها حتى يغلب
على ظنه انه قد طهر وقيل اذا غسل مرة وعصر بالمبالغة يطهر وقيل
لا يطهر ما لم يغسل ثلاث مرات ويعصره في كل مرة والفتوى على
الاول وعلى هذا مسائل (منها ما روى عن أبي يوسف ان الخب
اذا اترز في الحمام وصب الماء على جسده من حيث الظهر والبطن
حتى خرج من الجنابة ثم صب الماء على الازار يحكم بطهارة الازار
وان لم يعصره قال في موضع آخر ان امرأ الماء فوق الازار بكفيه فهو
احسن واحوط وفي المتن شرط العصر في قول أبي يوسف ايضا
ولو اصاب البول ثوبه فغسه مرة في نهر جار وعصره بطهر وهذا
قول أبي يوسف ايضا ذكر في الاصل وقال يغسله ثلاث مرات
ويعصره في كل مرة وعن محمد يغسلها ثلث مرات ويعصره
في المرة الثالثة فيطهر ثم في كل موضع شرط العصر ينبغي ان يبالغ
في العصر حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه
الماء ويعتبر في كل شخص قوته وطاقته وفي فتاوى أبي الليث خف
بطانة ساقه من الكرباس فدخل في جوفه ماء نجس فغسل الخف
ودلكه باليد ثم لاء الماء واهرقه الا انه لم يتهيه له عصر الكرباس فقد
طهر الخف وروى عن أبي القاسم الصفار في رجل يستنجي ويجري

ماء استنجائه تحت رجله ولبس بخفيه خرق له ان يصلي مع ذلك
الخف لان بالماء الاخير يطهر الخف كما يطهر موضع الاستنجاء
وفي الملتقط ان كان خفه متخرقا واصاب الماء رجله ولفاقته رجوت
سعة الامر فيه الا يرى ان البساط النجس اذا جعل في نهر وترك فيه
يوما وليلة حتى جرى الماء عليه يطهر ولو كان على يده نجاسة رطبة
واخذ بها عروة القمصة كلما صب الماء فاذا غسل يده ثلاثا طهرت
اليدين والعروة الحصير من قصب اذا اصابته نجاسة فجفت بذلك
ثم يغسل ثلاثا وان كانت رطبة يغسل ثلاثا ولا يحتاج الى شيء آخر
وان كان من بردى يغسل ثلاثا ويجفف في كل مرة فيطهر عند ابي
يوسف خلافا في الحمد وفي النوازل اذا اصاب الخرف او الاثر نجاسة
ان كان قدما يطهر بالغسل ثلاثا جفف اولم يجفف وان كان حديثا
غير مستعمل يغسل ثلاث مرات ويجفف في كل مرة وذكر في المحيط
يفسله مقدار ما يقع كثر رأيه انه قد طهر واشترط مع ذلك ان لا يوجد
منه طعم النجاسة ولا لونها ولا ريحها وان وجد احد هذه الاشياء
لا يحكم بطهارته الا ان يصل الى حد المشقة وعليه اكثر المشايخ
ولو موه الحديد بالماء النجس يموه بالماء الطاهر ثلاث مرات فيطهر
وفي المحيط عن شمس الائمة السر خسي الارض اذا جفت ولم يتبين
اثر النجاسة تطهر سواء وقع عليها الشمس او لم تقع والحصى اذا
تنجس جفت النجاسة وذهب اثرها يطهر ايضا اذا كان متاخلا
في الارض وكذا الشيل والحشيش وكذا سائر ما ينبت في الارض مادام
قائما على الارض فانه يطهر بالجفاف مطلقا ذكره الزندوسى وعن
محمد بن الفضل الجمار اذا بال في التربة ووقع عليها الطر ثلاث مرات
ووقع الشمس عليها ثلاث مرات فقد طهر وكذا الحجر والابراجا اذا
كان مفروشا يطهر بالجفاف واما ان كان موضوعا على الارض
بحيث ينقل ويحول فيثبت لابد من الغسل واللبنة اذا كانت مفروشة

وتنجس جازت الصلوة عليها بعد الجفاف وذكر في موضع آخر
 ان كانت الحجر التي تنقل تشربت النجاسة تطهر بالجفاف وان كانت
 ما تشربت لا تطهر الا بالغسل ثلاثا والنجف في كل مرة الماء
 والزياب اذا كان احدهما نجسا فالطين نجس اذا جعل منه الكوز
 او القدر فطبخ يكون طاهرا ولو احترقت العذرة او الروث فصار رمادا
 او مات الحمار في الملحقة فصار لمحا او وقع الروث في البئر فصار حاة
 زالت نجاسته وطهر عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو وقع
 ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وكذا الاجر يطهر بالغسل
 والجفاف ظاهره لا باطنه حتى لو وقع قطعة منه في الماء يتنجس الماء
 كذا ذكره في المحيط * حمار بال في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب انسان لا يمنع حتى يتيقن انه بول وبه اخذ الفقيه ابو الليث
 وفي فتاوى قاضيخان اذا بال في ماء راكد فاصاب الرش اكثر من
 قدر درهم يمنع وعن محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس
 نجاسة نحو السرقين فغشي في الماء فخرج منه رشاش فاصاب
 ثوب الراكب صار الثوب نجسا سواء كان الماء راكدا او جاريا وان
 لم يكن في رجله نجاسة فلا يضره وسئل ابو نصر الدباس عن يغسل
 دابته فيصيبه من ذلك الماء او من عرقها قال لا يضره قيل له ان
 كانت قد تمرغت في بولها وروثها قال اذا جف وتناثر وذهب عينه
 لا يضره ايضا وفي الذخيرة اذا التي الحجر المتلطيخ بالعذرة في الماء الجاري
 فارتفعت منه قطرات فاصاب منها ثوب انسان اكثر من قدر الدرهم
 قال ابو بكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة وقال نصير
 يجب غسله ولو صلى ومعه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازت
 الصلوة وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وابو القاسم الصفار وعن ابي حنيفة
 انه لا يجوز وبه اخذ نصير بني يحيى جرة البعير كسر فيه ومراة
 كل حيوان كبوله اذا وقع جلد انسان في الماء القليل ان كان مقدار
 (ظفر)

ظفرا فسد به وفي اسنان الآدمي اختلاف المشايخ وفي فتاوى القائل
قطعة جلد كلب الترقى بجراحة في الرأس يعيد ماصلي به وان صلى
ومعه سنورا وحية يجوز بخلاف جر والكلب واذا لحست الهرة كف
رجل يكره له ان يدعها تفعل ذلك لان ريقها مكروه وكذا يكره
ان يأكل ما بقي منها وذكر في موضع آخر انها ان لحست عضو انسان
فصلى قبل ان يغسل جاز والاولى ان يغسل ذلك وفي الذخيرة ان كانت
النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستجمر بثلاثة
احجار فانقاه ولم يغسل بالماء قال الفقيه ابو الليث في فتاويه يحزبه وبه
نأخذ * الرجل اذا كان قد استنجى بالماء وخرج منه ريح قبل ان يبس
موضع الاستنجاء هل يتنجس من البتية الموضع الذي يربه الريح
الصحيح انه لا يتنجس وذكر في موضع آخر عليه ان يعيد الاستنجاء
لانه لما خرج منه اريح خرج معها الماء الذي دخل وقت الاستنجاء
وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبتلا فخرج منه ريح لا يتنجس
السراويل على الاصح واذا ارتفع بخار الكيف او المريط فاستجمر
في الكوة او في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب ثوبه
يتنجس كلب مشى على طين فوضع رجل قدميه على ذلك الطين
يتنجس وكذا اذا مشى على ثلج والثلج رطب وان كان الثلج جامدا
فهو طاهر * الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه لا يتنجس
ما لم يظهر فيه البلل سواء كان راضيا او غضبان الكلب اذا اكل
بعض عنقود العنب يغسل ما اصاب فيه ثلاثا ويؤكل وكذا
يفعل بعد ما يبس العنقود ولو عصر العنب فادى رجله وسال
الدم على العصير والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم فيه لا يتنجس
وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف كما مر في الماء الجاري ذكره في المحيط
او توضأ بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد ماء خالصا ليس عليه
غسل ما اصابه وما زق من الدم السائل باللحم فهو نجس وما بقي

في اللحم فليس نجس وذكر في المحيط وقال ورأيت في بعض الكتب
 الطحال او القلب اذا شق وخرج منه دم ليس بسائل فليس بشئ
 وفي المنتقط لو صلى وهو حامل رجل شهيد وعليه دماؤه يجوز صلاته
 وقال في موضع آخر امرأة صلت وهي حامله صبي وثوب الصبي
 نجس جازت صلاتها اذا اصبحت مصار بن شاة ميتة فصلي بها جازت
 صلاته ولو صلى معه فأرة مسك جازت صلاته امرأة صلت ومعها صبي
 ميت فان كان لم يستهل عند ولادته فصلاتها فاسدة غسل
 او لم يغسل وكذلك ان استهل ولم يغسل واذا كان قد استهل وغسل
 فصلاتها تامة ذكره في العيون وذكر في نوادر ابي الوفاء قال يعقوب
 لو صلى في جلد خنزير مدوغ جاز وقد اساء وقال ابو حنيفة ومحمد
 رجهما الله لا يجوز صلواته ولا يطهر باند باغة ولو صلى ومعه
 بيضة قد صار منحها دما يجوز صلاته ولو صلى ومعه قارورة فيها بول
 لا يجوز صلاته رجل صلى في ثوب محشو فلما اخرج حشوه وجد فيه
 فأرة ميتة يابسة ان كان في ذلك الثوب ثقب او خرق بعيد صلاة ثلاثة
 ايام وليا ليها عند ابي حنيفة والا بعيد جميع ما صلى بذلك الثوب
 ومن لم يجد ما يزيل به النجاسة صلى معها ولم يعد يعني اذا كان على
 جسده نجاسة وهو مسافر وليس معه ماء او مابح مزبل او كان معه
 ماء وهو يخاف العطش وان كانت النجاسة بالثوب ان كان اقل من ربع
 الثوب طاهرا فهو بالخيار ان شاء صلى به وان شاء صلى عرباتا وان كان
 رבעه طاهرا وثلاثة ارباعه نجسا لم تجز الصلوة عريانة بل يصلي به بلا
 خلاف وعند محمد يصلي به في الوجهين وان صلى عرباتا يصلي قاعدا
 يومى بالركوع والسجود فكيف يقعد قال بعضهم يقعد كما يقعد في الصلوة
 وقال في الذخيرة يقعد ويمد رجله الى القبلة ويضع يديه على عورته
 الغليظة سواء صلى نهارا او في ليلة مظلمة او في البيت او في الصحراء
 وهو الصحيح وان صلى قائما اجزأه والا اول افضل ولو قام على شئ

نجس وصلى لايجوز ولو صلى على مبطن في باطنه قد زان كان
مخيطا لايجوز وان لم يكن مخيطا جازت ولو سجد على شيء نجس
تفسد صلوته وقال ابو يوسف ان عاد حين علم على شيء طاهر لا تفسد
وان كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع انفه وجبهته
نجسا عن ابى حنيفة رحمه الله بسجد على انفه وتجاوز صلاته خلافا
لهمما وان كان موضع انفه نجسا وسائر المواضع طاهرا جاز بلا خلاف
وذکر شمس الأئمة السرخسي انه اذا كانت النجاسة في موضع
الكفين والركبتين جازت صلاته وقال في العيون هذه رواية شاذة
والصحيح ان يقال ان كان في موضع ركبتيه لايجوز صلاته وان كان
موضع احدى قدميه نجسا لايجوز صلاته ان كان قد وضعها وان كان
النجاسة تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جع لصارا اكثر من قدر
الدرهم يمنع كما يمنع في ثوب ذي طاقين وان افتتح الصلوة في مكان
طاهر ثم نقل قدميه على شيء نجس وقلم ان لم يمكث مقدار ما يؤدى
ركعا جازت والا فلا وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر ان ادنى معهما
ركنا فسدت صلوته وفي فتاوى اهل سمرقند اذا سجد يقع ثيابه
على شيء نجس جازت صلاته اذا كانت يابسة وفي اختلاف زفر
ويعقوب اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الآجر وهو على
ظاهرهما قائم يصلى لم تفسد صلوته وبمثله اذا حلت النجاسة بخشبة
فقلبها وصلى على الوجه الطاهر ان كان غلاظ الخشبة يقل القطع
تجاوز الصلوة عليها والا فلا واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها
بطين او حص وصلى عليه جازت وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب
ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استشمه احد يجد رائحة
النجاسة لايجوز الصلوة والا تجوز وان كان على اللبد نجاسة فقلب
وصلى على الوجه الثاني تجوز صلاته وقال ابو يوسف لايجوز وبه
اخذ بعض المشايخ وهذا كله مذهب محمد وهو مذکور في المحيط

ولو بسط المصلي على شيء نجس رطب او جالس على ارض نجسة رطبة
اولف الثوب اليابس في ثوب نجس رطب فارت الرطوبة في ثوبه
او في مصلاه ان كان بحال لو عصر الثوب او المصلي يتقاطر منه شيء
يتنجس والا فلا وقال شمس الائمة الحلواني لو كان بحال لو وضع
الانسان عليه يده يبتل يصير نجسا والا فلا وهذا قريب من الاول
والشرط الثالث ستر العورة * والعورة من الرجل ما تحت السرة
الى الركبة والركبة عورة ايضا لكن من غيره لا من نفسه هو المختار
وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا انهما قالا اذا كان
المصلي محلول الجيب فينظر الى عورته لا تفسد صلاته وبعض المشايخ
جعلوا ستر العورة من نفسه ايضا شرطا حتى قالوا ان كان كثيف
الحية تجوز وان كان خفيف الحية حتى لو نظر الى جيبه رأى
عورته فصلوته فاسدة وبه كان يفتي بعض المشايخ ولو صلى عربانا
في بيت في ليلة مظلمة وله ثوب طاهر وهو قادر على اللبس لا تجوز
صلوته بالاجماع وبدن المرأة الحرة كلها عورة الواجهها وكفيها
وفي القدمين اختلاف المشايخ وذكر في المحيط ان الاصح انها
ليست بعورة وفي الخاقانية الصحيح ان انكشاف ربع القدم يمنع وذراعيها
كبطنها في ظاهر الرواية وروى عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان ذراعيها ليستا بعورة والاخر هو الصحيح واما الشعر
المسترسل قال الفقيه ابواليث ان انكشف ربع المسترسل فسد
صلاته وهذا في عامة الكتب وفي الفتاوى الخانية المعبر في افساد
الصلوة انكشاف ما فوق الاذنين قال وهو الصحيح اما الخصيان
مع الذكر قال بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة
وهو الصحيح وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ وقال بعضهم الركبة
مع الفخذ عضو واحد ولو صلى وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى
جازت صلاته امرأة صلت وربع ساقها مكشوف تعيد ولن كان اقل

من ذلك لا تعيد وقال ابو يوسف انكشف مادون انصف لا يمنع
وعنه في النصف روايتان والحكم في الشعر والبطن والظهر والفخذ
كالحكم في الساق واما القبل والدبر فهو على هذا الخلاف يعني
اذا انكشف من احدهما ربه يمنع عندهما خلافا لابن يوسف مذكور
في الزيادات اما ثدي المرأة فان كانت مراهقة فهو تبع للصدر وان كانت
كبيرة فالثدي اصل بنفسه وفي شرح شمس الائمة السرخسي اذا كان
الثوب رقيقا يشف ما تحته لا يحصل بذلك ستر العورة ومن صلى
بقميص لبس عليه غيره فلو نظر انسان من تحته رأى عورته فهذا لبس
بشيء وذكر في الزيادات لو ان المرأة صلت وهي تقدر على الثوب الجديد
فلبست ثوبا خلقا فانكشف من شعرها شيء ومن فخذها شيء
ومن ساقها شيء لوجع ذلك يباعد عن الساق فلا يجوز اما العورة من
الامة فاهي عورة من الرجل وبطنها وظهرها عورة ايضا والمذبة وام
الولد والمكاتب بمنزلة الامة وان انكشف عضو انسان فستر من غير لبث
لا يضره وان ادى معه ركنا يغسد وان لم يؤد ولكن مكث مقدار
ما يؤدى فيه ركنا بسنة فلم يستر فسدت صلوته عند ابن يوسف خلافا
لمحمد وكذا اذا وقع للزوجة في صف النساء او وقع امام الامام او رفع
نجاسة ثم التقي فعلى هذا الخلاف ومن لم يجد ما يستتر به العورة صلى
قاعد ابائمه كما ذكرنا (الشرط الرابع استقبال القبلة) فمن كان بحضرة
الكعبة يجب عليه اصابة عينها ومن كان غائبا عنها ففرضه جهة
الكعبة وثمرة هذا تظهر في النية وكان الشيخ الامام محمد بن حامد
لا يشترط على الغائب نية الكعبة مع استقبال القبلة وقال الشيخ الامام
ابو بكر محمد بن الفضل يشترط ذلك وبعض المشايخ يقول ان كان
يصلى الى المحراب فكما قال الحامدي وان كان يصلى في الصحراء
فكما قال الفضلي وقبلة اهل المشرق جهة المغرب وذكر في امالي
الفناوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغرب بين مغرب الشتاء

ومغرب الصيف وان كان مريضاً لا يقدر على التوجه الى القبلة وليس معه احد او كان صحيحاً يخاف من عدو او سبع يصلى الى اى جهة قدر وكذا اذا صلى الفريضة بالعدو على الدابة والنافلة من غير عذر فله ان يصلى الى اى جهة توجه وان اشتبه عليه القبلة وليس بحضرتة من يسئله عنها اجتهد وتحري وصلى فان علم انه اخطأ بعد ما صلى فلا اعاده عليه وان علم ذلك وهو فى الصلوة استدار الى القبلة وبني عليها سواء اشتبهت فى المفازة او فى المصر فى ليلة مظلمة او فى نهار وان تحرى ووقع تحريه على جهة فتركها وصلى الى غير جهة التحرى يعيدها وان اصاب القبلة وقال ابو يوسف ان اصاب لا يعيدها ولو اشتبهت ولم يتحرر وصلى لا تجوز صلاته وان علم انه اصاب القبلة استقبل الصلوة ولو اشتبهت وكان بحضرتة من يسئله فلم يسئله فتحرى وصلى فان اصاب القبلة جازت صلاته والا فلا وكذا الاعمى ولو سألته فلم يخبره حتى تحرى وصلى ثم اخبره لا يعيد ما صلى ولو شك فتحرى وصلى ركعة الى جهة ثم شك فتحرى حتى انه اذا صلى اربع ركعات الى اربع جهات بالتحرى جاز كذا فى الخاقانية وذكر فى امالى الفتاوى وان علم ان قبلته الكعبة ولم ينوها جاز وفى الخاقانية ان نوى ان قبلته محراب مسجد لا يجوز لانه علامة وليس بقبلة ولو حول صدره عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته ولو حول وجهه عنها عليه ان يستقبل القبلة من ساعته ولا تفسد صلاته ولكن يكره ولو ظن انه احدث فتحول عن القبلة ثم علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد لم تفسد صلاته وان علم بعد الخروج فسدت صلاته (الشرط الخامس الوقت) اول وقت الفجر اذا طلع الفجر الثانى وهو البياض المستطير فى الافق فبطلوع الفجر الكاذب وهو لياض المستطيل لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت الفجر وقال فى المحيط اما الفجر الكاذب وهو ان يرتفع البياض فى جهة واحدة ثم تلاشى وآخر وقتها قبل طلوع الشمس

واول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها عند ابى حنيفة رحمه الله
 اذا صار ظل كل شئ مثليه سوى في الزوال وقالوا اذا صار ظل كل شئ
 مثله واول وقت العصر اذا خرج وقت الظهر على القولين وآخر وقتها
 ما لم تغرب الشمس واول وقت المغرب اذا غربت الشمس وآخر وقتها
 ما لم يغيب الشفق وهو البياض الذي في الافق بعد الحجرة عند ابى حنيفة
 وقالوا هو الحجرة نفسها واول وقت العشاء اذا غاب الشفق وآخر وقتها
 ما لم يطلع الفجر واول وقت الوتر ما هو وقت العشاء الا انه مأمور بتقديم
 العشاء عليه ويستحب في الفجر الاسفار بها في الازمنة كلها الا يوم النحر
 والابراد بالظهر في الصيف وتقدمها في الشتاء وتأخير العصر ما لم تغير
 الشمس وتجيل المغرب وتأخير العشاء الى ما قبل ثلث الليل مستحب والى
 ما بعده الى نصف الليل مباح وبعده الى طلوع الفجر مكروه اذا كان
 بغير عذر واما في الوتر فان كان لا يثق بالانتباه او قبل النوم وان كان
 يثق فتأخيره الى آخر الليل افضل واذا كان يوم غيم فالمستحب في الفجر
 والظهر والمغرب تأخيرها يعني عدم التججيل وفي العصر والعشاء
 تججيلهما ~~في~~ اما الاوقات التي تكرر فيها الصلوة فخمسة * ثلثة منها
 يكره فيها الفرض والتطوع وذلك عند طلوع الشمس وعند غروبها
 الا عصر يومه ووقت الزوال (وروى عن ابى يوسف انه جواز التطوع
 وقت الزوال يوم الجمعة ولا يصلى فيها صلوة الجنائز ولا يسجد للتلاوة
 ولا يسجد فيها لسهو ولو قضى فيها فرضا يعيده وان تلافيها آية
 سجدة فالأفضل ان لا يسجد لها فان سجد لها لا يعيدها واما الوقتان
 الآخران فانه يكره فيهما التطوع ولا يكره فيهما الفرض يعني
 الفوائت وصلوة الجنائز وسجدة التلاوة وهما بعد طلوع الفجر
 الى ان تطلع الشمس الاسنة الفجر وما بعد صلوة العصر الى غروب
 الشمس وما بعد غروب الشمس ايضا مكروه لتأخير المغرب وكذلك
 يكره التطوع اذا خرج الامام للمخبة يوم الجمعة وعند الإقامة

فان شرع ثم خرج الامام لا يقطعها بل يحها ركعتين ان كانت تحية
المسجد اوغلا مطلقا وان كانت سنة الجمعة قيل يقطع على رأس
الركعتين وقيل يتمها اربعاً (قال المرغباني هو الصحيح وكذا مكروه
قبل صلوة العيدين وعند خطبتهما وعند خطبة الكسوف والاستسقاء
ولو شرع في التطوع في الاوقات الثلاثة فالأفضل ان يقطعها
ثم يقضيها و لو لم يقطع فقد اساء ولا شيء عليه ولو شرع
في النافلة في الوقتين ثم افسد ها لزمه القضاء ولو افتتح النافلة
في وقت مستحب ثم افسد ها لا يقضيها فيما بعد العصر قبل
الغروب ولو افسد سنة الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر وقيل
يقضيها ولو شرع في اربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى
ركعتين طلع الفجر ثم قام وصلى ركعتين تنوب عن ركعتي الفجر
عندهما وهو احدى الروايتين عن ابي حنيفة وذكر في الذخيرة
ولو صلى ركعتين على ظن انه لم يطلع الفجر وقد نيت انه طلع الفجر
فعند التأخيرين تجزئه عن ركعتي الفجر ولو شك لا تجزئه عنهما
بالانفاق واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت فليدري ان يركب ثياب
الصلوة ولو طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد صلوة الفجر
ولو غربت في خلال العصر لا تفسد العصر (الشرط السادس
النية) المصلي اذا كان متفلا يكفيه مطلق نية المصلوة وفي التراويح
اختلف بعض المتقدمين قالوا الاصح انه لا يجوز وذكر المتأخرين
ان التراويح وسائر السنن تأدي بمطلق النية والاصح انه
لا يجوز بمطلق النية والاحتياط في التراويح ان ينوي نفس
التراويح او سنة الوقت او قيام الليل وفي المسنة ان ينوي السنة ولو نوى
في الوتر الجمعة او العيد ينوي صلوة الوتر و صلوة الجمعة و صلوة العيد
وفي صلوة الجنائز ينوي الصلوة لله تعالى والدعاء لليت والمغترض
المفرد لا يكفيه نية مطلق للمغترض ما لم يقل الظهر او العصر
(فان نوى)

فان نوى فرض الوقت ولم يعين اجزأه ذلك الا في الجمعة ولا يشترط نية اعداد الركعات ولو نوى الفرض والتطوع معا جاز عن الفرض عند نى يوسف خلافا للمحمد ولو افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرع فهي تلك المكتوبة ولو كبر نوى التطوع ثم كبر نوى الفرض يصير شارعا في الفرض ولو صلى ركعة من الظهر ثم افتتح العصر او التطوع بتكيرة فقد نقص الظهر وصح شروعه فيما كبر وكذا اذا شرع في المكتوبة ثم كبر نوى للشروع في النافلة او كان منفردا فكبر نوى الاقتداء يصير شارعا فيما كبر وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر نوى الظهر فهي هي ويجزأ بتلك الركعة حتى انه لو صلى اربعا بعد ذلك على ظن الاولى قد انتقضت ولم يقعد على رأس الركعة الرابعة فسدت ولو نوى مكتوبتين معا فهي التي دخل وقتها ولو نوى غائبتين فهي الاولى منهما ولو نوى غائبة ووقية معا فهي للغائبة الا ان يكون في آخر وقت الوقية ولا يحتاج الامام الى نية الامامة الا في حق النساء واما المقتدى فينوى الاقتداء ولا يكفيه نية الفرض والتعين وان نوى الاقتداء بالامام ولم يعين الصلوة يجزئه وكذا اذا قال نويت ان اصلي مع الامام وان نوى صلوة الامام ولم ينو الاقتداء لا يجزئه لشرطية نية الاقتداء في نيته وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف المشايخ فيه والاصح انه يجزئه وان نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالامام جاز عند البعض وان نوى الاقتداء بالامام ولم يخطر بباله من هو صح وان نوى الاقتداء وهو يظن انه زيد فاذا هو عمر وصح ايضا الا اذا قال اقتديت بزيد فاذا هو عمر وغبت لا يصح والافضل ان ينوى الاقتداء بعد ما قال الا امام الله اكبر ليصير مقتديا بمصل كذا ذكره في المحيط فان نوى الاقتداء حين وقف الامام جاز وان نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن انه قد شرع وهو لم يشرع لم يجز (ومن صلى ستين

ولم يعرف لنافلة من الفرض ان ظن ان النكل فريضة جاز وان كان
الرجل شاكا في وقت الظهر فنوى ظهر الوقت فاذا الوقت قد خرج
يجوز بناء على ان القضاء بذية الاداء والاداء بذية القضاء ويجوز وهو المختار
كذا ذكره في المحيط ولو نوى فرض اليوم يجوز بلا خلاف وان لم يعلم بخروج
الوقت ومن صلى الظهر ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء فتبين ان ذلك
من يوم الاربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت ولو شرع في صلوة
ما عليه يظن انها سبئية فاذا هي احدية لا تصح لو شرع على ظن انها
احدية فاذا هي سبئية تصح والمستحب ان ينوى بقلبه ويتكلم باللسان
ولو نوى بالقلب ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف والا حوط ان ينوى مقارنا
للتكبير ومخا لطا له وذكر في الاجناس ان من خرج من منزله يريد
الفرض بالجماعة فلما انتهى الى الامام كبر ولم يحضره النية في تلك
الساعة ان كان بحال لو قيل له اى صلوة تصلى امكنه ان يجيب من
غير تأمل تجوز صلوته والا فلا وان تأخرت النية ونوى بعد التكبير
لا تصح ﴿ فصل في فرائض الصلوة ﴾ اما فرائض الصلوة فثمان
ست على الوفاق واثنان على الخلاف وهى تكبيرة الافتتاح والقيام
والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة مقدار التشهد اما
الخروج عن الصلوة بصنعه ففرض عند ابى حنيفة خلا فالهما
وتعديل الاركان فرض عند ابى يوسف لحديث ابن مسعود رضى الله
عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلوة
لا يقيم الرجل فيها صلبه من الركوع والسجود ولا دخول في الصلوة
لا بتكبيرة الافتتاح وهى قوله الله اكبر والله اكبر والله اكبر والله
كبير وان قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم او الرحمن اكبر والا
الا الله او تبارك الله او غيره اجزأ ولو افتتح باللهم او قال يا الله بصح
او قال اللهم اغفرلى او اللهم ارزقنى او قال استغفر الله او اعوذ بالله
او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح ولو قال الله يصير شارحا

عند أبي حنيفة فقط وفي ظاهر الرواية لا يصير شارعا ولو قال الله اكبر لا يصير شارعا وان قال ذلك في خلال الصلوة تفسد صلاته لانه اسم الشيطان ولو قال الله اكبر بالكاف الضعيف اختلف فيه البصريون والكوفيون والاصح انه يصير شارعا ولو ادخل المد في الفاء الله كما في قوله تعالى ﴿ قل الله اذن لكم ﴾ تفسد صلاته عند اكثر المشايخ ويكفر لو تعمده وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما لا تفسد ولو افتتح مع الامام وفرغ من قوله الله قبل فراغ الامام من قوله الله لا يصير شارعا ولو قال الله مع الامام او بعده ولكن فرغ من قوله اكبر قبل فراغ الامام من قوله اكبر لا يجوز ايضا انما يصير شارعا بالكل فيقع الكل فرضا ولو كبر قبل الامام مقتديا به لا يصير شارعا في صلوة الامام ولا في صلوة نفسه وقيل يصير شارعا في صلوة نفسه ولو انه كبر بعد ما كبر الامام يعني كبر ثانيا ونوى الشروع والاقتداء به يصير شارعا وقاطعا لما كان فيه والافضل ان يكون تكبيرة المقتدى مع تكبيرة الامام عند أبي حنيفة وقالوا يكبر بعد تكبيرة الامام واذا شك المقتدى انه كبر مع الامام او قبله او بعده يحكم باكبر رآه فان استوى الظن فانجه يحزيه جلال امره على الصواب ﴿ والثانية من الفرائض القيام ﴾ فلو صلى الفريضة قاعدا مع القدرة على القيام لا يجوز وان عجز المريض عن القيام يصلي قاعدا ركع ويسجد فان لم يستطع الركوع والسجود او مالها برأسه ايماء وجعل سجوده اخفض من الركوع ولا يرفع الى وجهه شيئا يسجد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لمريض اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فام برأسك ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليها جاز وفي الذخيرة فان لم يستطع القعود استلقى على ظهره وجعل رجليه الى القبلة فامأ بهما وان استلقى على جنبه ووجهه الى القبلة واومأ جاز فان لم يستطع الائماء برأسه اخرجت عنه وفي رواية سقطت عنه ولا يومي بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبه ثم اذا برى ان كان يعقل

الصلوة حالة المرض فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى والا فلا
كالقضى عليه ان كان اقل من يوم وليلة قضى ما فانه وان كان اكثر
من يوم سقطت عنه ولو قدر على القيام دون الركوع والسجود لم يلزمه
القيام وعليه ان يصلي قاعدا بالايما * رجل في حلقه جراحة تسيل
اذا صلى بالركوع والسجود يصلي قاعدا بالايما شيخ كبير اذا قام
يسلس بوله اوبه جراحة تسيل وان جلس لا تسيل يصلي جالسا
يركع ويسجد وكذا لو سجد لسال بوله وانفلت ريحه فانه يصلي قاعدا
بالايما ولو كان بحال لو صلى قاعدا يسيل ولو صلى مستلقيا لا يسيل
فانه يصلي قائما بركوع وسجود ولو كان بحال لو صلى قائما ضعف عن
القراءة يصلي قاعدا بقراءة يعني الشيخ الذي لا يقدر على القراءة
بقيام ولو كان بحال لو صلى مفردا يقدر على القيام ولو صلى مع الامام
لا يقدر يشرع قائما ثم يقعد فاذا آن وقت الركوع يقوم ويركع (الريض
يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها كما يقعد في التشهد وعليه
الفتوى وفي الذخيرة امرأة خرج رأس ولدها وخافت فوت الوقت
توضأت ان قدرت والاتيمت وجعلت رأس ولدها في قدر او حفرة
وصلت قاعدة بركوع وسجود فان لم تستطعهما تومي ايماء (رجل
شلت يده وليس معه احد يوضؤه او يتمه فانه يمسح وجهه وذراعيه
على الخائط فاظروا تأمل في هذه المسائل هل تجد عذرا لتأخير الصلوة
عن وقتها او اوبلا لتاركها) (فخلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة
واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) وان صلى الصحيح بعض صلوته
قائما فحدث به مرض بينهما قاعدا ركع ويسجد او يومي وان لم يستطعهما
او مستلقيا ان لم يستطع القعود وان كان صلى قاعدا المرض ثم صح
بني على صلوته قائما عندهما وعند محمد يستقبل وان صلى بعض صلوته
بإيماء ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف بالاتفاق ويجوز التطوع
قاعدا بغير عذر وان افتتح التطوع قائما ثم اهي فلا بأس له ان يتوكل على

عصا او ينفذ ويجوز صلوة التطوع على الدابة للمسافر بالاتفاف
 وللقيم خارج المصر عند ابي يوسف (اما الفرائض فيجوز ايضا
 بالاعذار التي ذكرناها في التيم وكذا شيخ ركب دابة ولم يقدر على
 النزول او امرأة لبس معها محرم يصليان عليها والمصلي على الدابة
 يومى باركوع والسجود ويجعل السجود اخفض من الركوع كالمرضى
 المصلى قاعدا بالايماء ولو سجد على شئ وضع عنده او على سرجه
 لا يجوز ولو كان على سرجه نجاسة لا تمنع جواز الصلوة وقيل تمنع
 ولو صلى في السفينة قاعدا من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة رحمه الله
 تعالى وقال لا يجوز الا عن عذر ﴿ والثالثة من الفرائض القراءة ﴾
 وهى تصحيح الحروف بلسانه بحيث يسمع نفسه وقيل اذا صحح الحروف
 يجوز وان لم يسمع نفسه والقراءة فرض فى جميع ركعات النفل والوتر
 وفى الفرض فى ذات الركعتين اما فى ذات الاربع ففرض القراءة فيها
 فى الركعتين بغير عينيهما وفى الاخرين مخيران شاء قرأ وان شاء سجد
 وان شاء سكت واما التقدير فالفرض قراءة آية واحدة وان كانت
 قصيرة نحو قوله تعالى ثم نظر عند ابي حنيفة وعندهما ثلث آيات قصار
 او آية طويلة واما اذا قرأ آية هى كلمة واحدة نحو قوله تعالى مدهامتان
 او حرف واحد نحو وى ون فقد اختلف المشايخ والاصح انه
 لا يجوز وان قرأ آية طويلة نحو آية الكرسي وآية المداينة البعض
 فى ركعة والبعض الاخر فى ركعة اخرى فقد اختلفوا فيه ايضا والاصح
 انه يجوز على قول ابي حنيفة والذي لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار
 عنده وعندهما يلزمه التكرار ثلاث مرات ﴿ والرابعة من الفرائض
 الركوع ﴾ وهو طأأة الرأس وان طأأ رأسه قليلا ولم يعتدل ان كان
 الى الركوع اقرب منه الى القيام جاز ركوعه وان كان الى القيام اقرب
 لا يجوز رجلا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر وهو الى الركوع اقرب
 فصلوته فاسدة رجل احذب بلغت حذبه الى الركوع ينخفض رأسه

في الركوع وذكر في عبود الفتاوى اذا ادرك الامام بعدما سجد الامام
 سجدة فركع وسجد سجدتين تفسد صلوته واودرك الامام بعدما ركع
 وهو في السجدة فركع وسجد السجدتين مع الامام لا تفسد لان زيادة
 ما دون الركعة غير مفسد واذا ركع المقتدي قبل الامام فرفع رأسه
 قبل ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع وان ادركه الامام وهو في الركوع
 اجزأه فاذا انتهى الى الامام وهو راكع فكبر ووقف حتى رفع الامام
 رأسه من الركوع لا يصير مدركا لتلك الركعة وركبة الركوع متعلقة
 بآذنه ما يطلق عليه اسم الركوع عندنا بي حنيفة ومحمد رجهما الله
 تعالى وذكر في الشرح ان لم يقل ثلاث تسبيحات او يمكث مقدار ذلك
 لا يجوز وكذلك ركبة السجود وذكر في زاد الفقهاء ان ادنى تسبيحات
 الركوع والسجود الثلاث والاطوسط خمس مرات والاكمل سبع مرات
 والخامسة من الفرائض السجدة وهي فرضة تأدى بوضع الجبهة
 على الارض والانف والقدمين واليدين والركبتين وان وضع جبهته
 دون انفه جاز بالاجماع ولكن ان كان من غير عذر يكره وان وضع انفه
 فكذلك عندنا بي حنيفة وقال لا يجوز بالانف الا اذا كان يحببته عذر
 ولو وضع خدما وذهنه لا يجوز وان كان من عذر يلزم يومئذ ووضع اليدين
 والركبتين في السجود ليس بواجب ولو سجد ولم يضع قدميه على الارض
 لا يجوز ولو وضع احدهما جاز ولو سجد بسبب الزحام على فخذه جاز وهو
 قول ابي حنيفة وان سجد على ركبة لا يجوز وان سجد على ظهر رجل
 وهو في الصلوة يجوز وان سجد على ظهر رجل ليس في الصلوة لا يجوز
 ولو كان موضع السجود ارفع من موضع القدمين مقدار لبنتين منصوبتين
 جاز والا فلا واراد ابنة بخار او هي ربع ذراع ولو سجد على كور عمامته
 او فاضل ثوبه على شيء طاهر جاز عندنا خلافا للشافعي ولو بسط كفه
 او ذيله على شيء نجس فسجد عليه لا يجوز وقبل في رواية يجوز ولو وضع
 كفيه او بسط خرقة على شيء طاهر للحر والبرد او للتراب وسجد جاز

والكلام في الكراهة وان مجده على الثلج ان لم يلبده وكان بحيث يغيب وجهه فيه ولا يجد حجمه لم يجوز ان يلبده جازو على هذا اذا التقى الحشيش وسجد عليه ان وجد حجمه جاز والا فلا وكذا اذا سجد على التبن او الخلوخ ان لم تستخرج جهته لا يجوز ولو وجد على الارز او على الجوارس او الدرة لا يجوز ولو وجد على الخبطة او الشعير يجوز اما الارز والمخاريج اذا كان شيء منهما في الجوارق جاز وسئل نصر بن يحيى عن رجل وضع وجهه على حجر صغير قال ان وضع اكثر جهته على الارض يجوز والا فلا كذا في المحيط وان لم يضع ركبتيه في السجدة على الارض يجوز وهو المخاريج والسادسة من الفرائض القعدة الاخيرة **ف** وقد افرط مقدار قراءة التشهد وتظهر فرصتها في هذه المسائل رجل صلى للظهر خمسا ولم يقعد على رأس الرابعة بطلت فرصته وتحول صلاته نفلا والشافعية اذا اقتدى بالمقيم في قاعة لا يصح لان للقعدة الاولى فرض في حق المسافر فيكون اقتداء المفترض بالنفل والثالثة اذا تذكر بعد تمام الصلوة سجدة التلاوة فعاد اليها لم تنقض للقعدة حتى انه لو لم يقعد فسدت صلاته والرابعة اذا نام في القعدة الاخيرة كلها فخلت به عليه ان يقعد قدر التشهد وان لم يقعد فسدت صلاته لان الافعال في الصلوة حاله الثوم لا تحسب كما اذا قرأ في الصلوة نائما او قام او ركع او سجد نائما وهذه المسئلة بكثر وقوعها لاسيما في التراويح **ف** والسابعة من الفرائض الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه يفرض عند ابي حنيفة خلافا لهما حتى ان المصلي اذا أحدث سجدا بعد ما قعد قدر التشهد او تكام او عمل عملا ينافي الصلوة تمت صلاته بالاعتاق وان سبقه الحدث في هذه الحالة فكذلك عندهما وقال ابو حنيفة يتوضأ ويخرج من الصلوة وينتني على هذا مسائل المتيم اذا رأى الماء بعد ما قعد قدر التشهد او كان ما سحبا فانقضت مدة مسجده او خلع خفيه بعلم يسيرا او كان اميا فتعلم سورة وكان

عار بافوجد ثوبلا وكان موسيا فقدر على الركوع والسجود اوتدكر ان عليه
 صلوة قبل هذه . واواحد الامام القارىء فاستخلف اميا او طلعت
 عليه الشمس في النجر او دخل وقت العصر في الجمعة او كان ماسحا
 على الجيرة فسقطت عن ربه او كان صاحب عذر فاقطع عذره ففي
 هذه المسائل فسدت صلاته عند ابى حنيفة وقال تمت صلاته
والثامنة من الفرائض * تعديل الاركان وهو عند ابى يوسف فرض
 لما ذكرنا من الحديث وعندهما من الواجبات وما سواه من الواجبات
 تعيين الفاتحة وتعيين القراءة في الركعتين الاولين والاقتصار فيهما على
 مرة وتقديمها على السورة وضم السورة والايات اليها والجهري فيما يجهر
 فيه والخافة فيما يخاف فيه وقراءة القنوت في الوتر وقراءة التشهد
 في القعدتين وفي رواية في العقدة الاخيرة فقط والعقدة الاولى وسجدة
 التلاوة وسجدة السهو وتكبيرات العيدين والانتقال من فرض
 الى فرض آخر **واما بيان صفة الصلوة** * فهو اذا اراد الرجل
 ان يدخل في الصلوة نوى واخرج يديه من كفيه ورفع يديه مع التكبير
 وذكر في الهداية انه يرفع اولاهم يكبر حتى يحاذي بابها يديه شحمتي
 اذنيه ويرفع اصابعه لاكل التفرج ويوجه بطن كفيه نحو القبلة
 والمرأة ترفع يديها حذاء ثدييها والمقندي يكبر مقارنا بتكبير الامام
 وعندهما يكبر بعد تكبيرة الامام والخلاف في الافضلية ثم يضع يمينه
 على يساره ويقبض بيده اليمنى رسغ يده اليسرى ويضعهما تحت
 السرة والمرأة تضعهما على ثدييها ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك
 الى آخره وان زاد قوله وجل ثناؤك لا يمنع وان سكت لا يؤمر ويقول
 اتى وجهت وجهي للذى فطر السموات والارض خنيقا وما انا
 من المشركين الى آخره عند ابى يوسف ثم في رواية عنه يقول قبل
 التكبير وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول قبل الافتتاح يعنى قبل
 التنية ولا يقول بعد التنية بالاجماع ثم يتغوذ اما بالتعوذ فتبع للشاء حتى
 (باتى)

يأتي به المقننى وفي الصدين يأتي به قبل التكبيرات بعد الشاء والمسبوق
يأتي بالشاء اذا ادرك الامام حالة المخافة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به
يأتي به ايضا كذا ذكره في الملتقط واذا ادرك الامام وهو يجهر يستمع
وينصت قال بعضهم يأتي بالشاء عند سكات الامام كلمة كلمة وعن
الفقيه ابى جعفر الهندوانى اذا ادرك الامام فى الفاتحة يثنى بالاتفاق
ذكره فى الذخيرة اما فى الجمعة والصدين اذا كان بعيدا عن الامام
فقد اختلف المناخرون وان ادرك فى الركوع فانه يتحرى وان كان
اكبر رايه لو اتى به يدرك الامام فى شئ من الركوع يأتي به قائما والاربع
ويتابع الامام وكذا اذا ادرك فى السجدة الاولى ولا يأتي بالركوع ولا يكون
مدر كالتلك الركعة ما لم يشارك الامام فى الركوع كله او فى مقدار تسبيحة
منه وفى الذخيرة وان سوى ظهره فى الركوع صار مدر كاقدر على التسبيح
اولم يقدر وان ادرك فى القعدة يكبر ويقعد وقال بعضهم يأتي بالشاء
ثم يقعد ولا يتعوذ الا بعد الشاء ثم يسمى فيأتي بها فى اول كل ركعة يقرأ
فيها احتياطا لان اكثر المشايخ على هذا اما الامام اذا جهر فلا يأتي
بها واذا خافت يأتي بها واما التسمية عند ابتداء السورة فانه عند ابى
حنيفة لا يأتي بها وعند محمد يأتي بها اذا خافت ثم يقرأ الفاتحة واذا
قال الامام ولا الضالين يقول آمين والمؤمن ايضا يقولها ويخفونها
ثم يضم سورة او ثلاث آيات فان قرأ آية او آيتين لم يخرج عن حد
الكراهية وان قرأ ثلاث آيات خرج عن حد الكراهية ولم يدخل
فى حد الاستحباب لان الواجب ضم السورة او الايات اليها والمستحب
ان يقرأ فى السفر حالة الضرورة بغساة الكتاب واى سورة شاء
وفى حالة الاختيار يقرأ فى الفجر سورة البروج ونحوها وفى الظهر
كذلك وفى العصر والعشاء دون ذلك وفى المغرب بالقصر جدا
وفى الحضر اذا خاف فوت الوقت يقرأ قدر ما لا تنفوت الصلوة
وان لم يخف يقرأ فى الفجر باربعين آية او خمسين او ستين وفى الظهر

مثله اودونه اوفى العصر والعشاء كذلك حال الفسوري يقرأ في المغرب بطوال المفصل وفي الظهر والعصر والعشاء باوساط المفصل وفي المغرب بقصر المفصل اما الطوال فمن سورة الحجرات الى سورة البروج واما الاوساط فمن سورة البروج الى سورة لم يكن الى آخر القرآن ويطيل الامام في الفجر ركعة الاولى على الثانية وركعتا الظهر وما سواهما سوله ومثل محمد احب الى ابن بطيل الاولى على الثانية في الصلوات كلها واما طالة الركعة الثانية على الاولى فذكر وبالاجماع ان كانت ثلاث آيات او فوقها وان كانت آية او آيتين لانكره اما في السنن والثواب فيسوي الا اذا كان مروبيا او مأثورا فانه يصلي كما جاء فلما فرغ من القراءة يحررا كما حكى ويبتغي ان يكون اعتدائه تكبيره عند اول الخرو و يكون الفراغ عند الاستواء وبعضهم قالوا اذا اتم القراءة حالة الخرو لا بأس به بعد ان يكون ما بقى من القراءة حرفا او كلمة والاولى الاصح ويضع يده على ركبتيه ويفرج اصابعه ويسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا يتكسه ويقول في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاثا وذلك ادناه وان زاد على الثلاث فهو افضل ويقيم على وزوان اقتصر على واحدة وترك التسبيح جازت صلانه ويكره وروى عن ابن مطيع البلخي ان تسبيح الركوع والمجود ركن لوزكه لا يجوز صلوته ولا ينبغي الامام ان يطيل على وجه يمل القوم به لانه سبب التغير عن الجماعة وانه مكروه ولو اطلل الركوع لادر الخ لاني لا تقر بافهوم مكروه ولو اطلل تقربا الى الله تعالى فلا بأس به ومثل بعضهم يطيل التسبيحات ثم يرفع رأسه ويقول سمع الله لمن حمده وان كان مقتديا يأتي بالمحيد ولا يأتي بالتسبيح وان كان منفردا يأتي بها في الاصح اما الامام فيأتي بالمحيد على قولهما وفي رواية يقول اللهم ربنا لك الحمد ولا يزيد على هذا ويرسل اليدين في القنوت كذا قل الضمير الشهيد خسام الدين في واقعه وذكرا السيد الامام في الملقط انه يأخذ

وفي صلاة الجنائز ووقت الشاء ووقت الحنوت يأخذ على قول أكثر المشايخ وفي تكبيرات العيدين يرسل فإذا اطمان قائماً كبير بالحرور وسجد ويضع ركبته أولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه على الأرض ويبدى ضبعه ويجافي بطنه عن فخذه والمرأة تنخفض في السجود وتلزم بطنها بفخذيهما ويقول في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاثاً وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك على وتر ثم يرفع رأسه ويقعد ويضع يديه على فخذه فإذا اطمان فاعداً كبيراً وسجداً ثانياً وان يرفع رأسه قبل أن يتم سجدان كان إلى السجود اقرب لا يجزيه ذلك الرفع وذكر في الملتقط انه يجزيه فإذا فرغ بنهض قائماً ولا يقعد ولا يعتمد يديه على الأرض إلا من عذر ويفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى الا انه لا يستقم فيها ولا يتعوذ ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افترش رجله اليسرى وجلس عليها ونصب اليمنى نصباً وبوجه اصابعها نحو القبلة ويضع يديه على فخذه ويفرج اصابعه لاكل التفريق ثم يتشهد ويقول التحيات لله والصلوات والطيبات الى قوله عبده ورسوله ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى فان زاد قال بعض المشايخ ان قال اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ساهياً يجب عليه سجدة السهو وعن ابي حنيفة ان زاد حرفاً واحداً فعليه سجدة السهو واكثر المشايخ على هذا فإذا قام إلى الثالثة لا يعتمد يديه على الأرض فان اعتمد لأبأس وان كانت الصلوة فريضة فهو مخير فيما بعد الاولين بين ان يقرأ وبين ان يسبح وبين ان يسكت والقراءة افضل وان قرأ يقرأ الفاتحة بحسب ولا يزيد عليها فان ضم السورة يجب عليه سجدة السهو في قول ابي يوسف وفي اظهر الروايات لا تجب عليه اما اذا كانت سنة او غلا فيندي كما ابتداء في الركعة الاولى يعني يأتي بالشاء والتعوذ لان كل شفع صلاة على حدة ويقعد في القعدة الآخرة

مثل ما قعد في الاولى والمرأه تقعد على اليثها اليسرى في القعدتين
وتخرج كلتا رجليها من الجانب الآخر ويتشهد فاذا اتم التشهد
يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغفر لنفسه ولوالديه ان كانا
مؤمنين ولجميع المؤمنين والمؤمنات ويدعو بالدعوات المأثورة وبما يشبه
الفاظ القرآن ولا يدعو بما يشبه كلام الناس نحو اللهم اكسني او اللهم
زوجني فلانة حتى لو قال في وسط الصلوة تنفس صلاته وروى عن
بعض المشايخ انه قال لا يقول وارحم محمدا فانه يؤهم التخصيص في حقه
عليه السلام واكثر المشايخ على انه يقول للتوارث ويقول ورحمت
ولا يقول وترحت وان قال وترحت بسكون الراء فهو خطأ ولو قال
وترحت بشدة الحاء يجوز ولا يقول في العالمين ربنا انك حميد ولو قال
لا بأس به ويشير بالسبابة اذا انتهى الى الشهادتين وقال في الواقعات
لا يشير فان اشار بعقد الخنصر والبصر ويخلق الوسطى بالابهام
فاذا فرغ من الادعية يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله
ولا يقول في هذا السلام وبركاته كذا ذكر في المحيط وينوي بالتسليم
الاولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين وعن يساره مثل ذلك
وقال بعضهم ينوي الحفظة وقال بعضهم ينوي جميع من معه
من الملائكة لانه قد اختلف الاخبار قيل ان مع كل مؤمن خمسا
من الملائكة وقيل ستون وقيل مائة وستون وينوي المقتدى امامه
في التسليم الاولى ان كان عن يمينه او بجذائه وفي التسليم الاخرى
ان كان عن يساره وينبغي ان يكون منتهى بصره في قيامه الى موضع
سجوده وفي الركوع الى ظهر قدميه وفي سجوده الى اربعة انافه وفي قعوده
الى حجره والسنة للامام في السلام ان يكون التسليم الثانية اخفض
من الاولى ومن المشايخ من قال بخفض الثانية فاذا تمت صلاة الامام
فهو مخير ان شاء انحرف عن يساره وان شاء انحرف عن يمينه وان شاء
ذهب الى حوايجهم وان شاء استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه
(مصل)

مصل او امرأة في الصفوف الاواخر سواء كان ذلك المصل في الصف
الاول او في الصف الآخر والاستقبال الى وجه المصلى مكروه هذا اذا لم
يكن بعد المكتوبة تطوع فان كان بعدها تطوع يقوم الى التطوع ويكره
تأخير السنة عن حال اداء الفريضة فاذا قام لا يتطوع في مكانه بل
يتقدم او يتأخر او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته في تطوع
ثم ومن المشايخ من قال ان كان اما ما يتطوع عن يسار الجراب
وقال شمس الأئمة الحلواني هذا اذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء
فان كان له ورد يقضيه بعد المكتوبة فانه يقوم عن مصلاه فيقضى
ورده قائما وان شاء جلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم يقوم
الى التطوع كلاهما مروي عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم وما ذكر
في ابتداء المسئلة دليل على كراهة تأخير السن وما ذكره شمس الأئمة
دليل على الجواز ذكره في المحيط واما المقتدى والمنفرد ان لبثا جاز
وان قاما الى التطوع في مكانهما جاز ايضا والاحسن ان يتطوعا
في مكان آخر ﴿ فصل فيما يكره فعله في الصلوة وما لا يكره ﴾
يكره للمصل ان يغطي فاه او انفه الا عند الثأوب والادب عند الثأوب
ان يكظمه ان قدر وان لم يقدر فلا بأس ان يضع يده او يركب على فاه
ويكره الاعتجار وهو ان يلف بعض العمامة على رأسه ويجعل طرفا
منه شبه العجز للنساء ويلف حول وجهه وقال بعضهم الاعتجار
ان يشد حول رأسه بالتدليل ويبدى هامته ويكره العقص ارا دبه
ان يجعل شعره على هامته ويشده بصمغ او ان يلف ذوائبه حول
رأسه كما يفعله النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من قبل القفا
ويمسكه بخيط او خرقة كيلا يصبب الارض اذا سجد ويكره وضع
اليدين قبل الركبة اذا سجد ورفعها قبلها اذا قام الا من عذروا ويكره
ان ينقر نقر الديك وان يقبض افعاء الكلب وهو ان يضع اليدين على
الارض وينصب فخذه وقيل ان ينصب يديه امامه وان يفتش

ذراعه افتراش الثعلب وان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وان يسدل ثوبه وهو ان يضعه على كتفه ويرسل اطرافه وفي القدوري شرح مختصر الكرخي هو ان يجعله على رأسه او كتفه ويرسل اطرافه من جوانبه ولوصلي في قباء او مطرف او بارائي ينبغي ان يدخل يديه في كفيه ويشد القباء بالمنطقة وعن الفقيه ابي جعفر انه كان يقول اذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء ويكره ان يكف ثوبه او يرفعه كيلا يترب ويكره ما هو من اخلاق الجبارة ويكره ان يصلي في ازار واحد الا من عذر وان يصلي حاسرا رأسه تكاسلا ولا بأس اذا فعله تذلا وخشوعا ويكره ان يصلي في ثياب البذلة او المهنة والمستحب ان يصلي في ثلثة اثواب ازار وقبص وعمامة وعن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرأة تصلي في قبص وازار ومقنعة ويكره ان يرفع رأسه او ينكسه في الركوع وان يعيث بثوبه او بشيء من جسده وان يفرقع اصابعه او يشبك بين اصابعه وان يجعل يديه على خاصرته وان يقلب الحصى الا ان لا يمكنه من السجود فبسويه مرة او مرتين وفي اظهر الروايتين يسويه مرة وان يتربع في جلوسه الا من عذر وان يغمض عينيه وان يلتفت يمينا او شمالا وان يسجد على كور عمامته وان يحج قصدا اذا كان صوتا لآخره له اما السعال المدفوع اليه فلا يكره والاحسن ان يدفع سعاله ان قدر وان يرد المصلي السلام بيده وان يحمل الصبي في صلاته وان يتنخم قصدا وان يضع في فيه دراهم او دنائير بحيث لا تمنعه عن القراءة وان تمنعه عن اداء الحروف افسدها وان ينفخ يعني نفخا لا يسمع صوته وان يتلع ما بين اسنانه ان كان قليلا وان كان كثيرا اذا على قدر الجمصة تفسد وان يجهر بالتسمية والتأمين وان يتم القراءة الركوع وان بعد الآي والتسبيح وبعد السورة يعني العد بالاصابع

عند ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله لا بأس به
ثم من مشايخنا من قال لا خلاف في التطوع انه لا يكره ومنهم من قال
الخلاف في التطوع لا في المكتوبة وقال ابو جعفر فيهما وفي الفتاوى
الحاقانية ان غمز رؤس الاصابع لا يكره وفي موضع آخر لو احتاج اليها
كما في صلوة التسبيح عدها اشارة او بقلبه ويكره ايضا ان يتكى على
حائط او على عصا الامن عذر وان يخطو خطوات بغير عذر هذا
اذا وقف بعد كل خطوة وان لم يقف تفسد اذا كان بغير عذر ويكره
التمايل على يمينه مرة وعلى يساره اخرى ويكره اخذ القملة
او البرص وثوقته ودفته ولا بأس بقتل الحية والعقرب قالوا اذا لم يخرج
الى المشي الكثير والمعالجة فاما اذا احتاج ومشى وعالج تفسد صلاته
ويكره ترك الطمأنينة في الركوع والسجود وتكرار السورة في الغرض
اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى ولا يكره في التطوع ويكره
تطويل الركعة الاولى على الثانية في التطوع الا اذا كان مرويا او مأثورا
وتطويل الركعة الثانية على الاولى في جميع الصلوات مكروه ويكره
تزع القميص والقلنسوة ولبسهما بعمل يسير ويكره ان يشم طيبا
وان يرمى برفاهه او بنخامته وان يروح بشوبه او بمروحة مرة او مرتين
فان روح ثلث حررات متواليات تفسد صلوته وان يرفع يده الى المرفقين
وان لا يضع يده في موضعها الامن عذر وان يقرأ القرآن في حالة
القيام وان يترك التسبيحات في الركوع والسجود وان ينقص من ثلاث
تسبيحات في الركوع والسجود وان يأتي بالاذكار المشروعة
في الاتقالات بعد تمام الانتقال وفيه كراهتان تركها في موضع الذكر
وتحصيلها في غير موضعه ويكره ان يمسح عرقه او الغراب من جبهته
في اثناء الصلوة او في التشهد قبل السلام ولا بأس للتطوع المنفرد
باعتدال من النار عند ذكرها او بسأل الرحة عند ذكر آية الرحة
و يستغفر وان كان في الغرض يكره واما الامام والمقتدى فلا يفعل

قبل العصر وركتان بعد المغرب واربع قبل العشاء واربع بعدها
 وان شاء ركعتين وما ذكر قبل العصر والعشاء فذلك مستحب
 وفي المحيط ان تطوع قبل العصر باربع وقبل العشاء باربع فحسن
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يواظب عليهما والسنة قبل الجمعة
 اربع وبعدها اربع وعند ابي يوسف ست والا فضل عندنا ان
 يصلى اربعاً ركعتين واما سبعة الضحى فقد وردت الاحاديث فيها
 من الركعتين الى ثنتي عشرة ركعة والا فضل في صلاة الليل والنهار
 اربع ركعات بخرامة واحدة عند ابي حنيفة وقالوا في الليل ركعتان
 والزيادة على ثمانى ركعات ليلاً وعلى اربع ركعات نهاراً مكروهة
 ومن شرع في صلاة التطوع او صوم التطوع ثم افسدها فعليه
 قضاؤها وان شرع بنية الاربع ثم قطع لايئمه الاشفع واحد خلافاً
 لابي يوسف قالوا هذا في غير السنن واما اذا شرع في الاربع الاربعة
 قبل الظهر ثم قطع يلزمه الاربع وان شرع في الاربع ولم يقعد
 في الثانية فسدت صلواته تلك عند محمد وزفر ويقضى الركعتين الاوليين
 وقالوا لا تفسد وكل ركعتين اذا افسدهما فعليه قضاؤها دون
 ما قبلهما ولوا فتح التطوع قائماً قعد من عذر جاز وان نذر صلاة
 ولم يقل قائماً او قاعدا يلزمه قائماً وان صلى قاعداً قبل يجوز قياساً
 وطول القيام افضل من عدد الركعات ثم السنة المؤكدة في سنة
 الفجر ان يأتي بها في بيته او عند باب المسجد فان لم يمكنه ففي المسجد
 الخارج فان كان المسجد واحداً ففي خلف اسطوانة ونحو ذلك هذا
 اذا كان بعد الشروع في الفريضة واما قبل شروعه في الفريضة
 فيأتي بها في اى موضع شاء واما السنن التي بعد الفريضة ان تطوع
 بها في المسجد فحسن وفي بيته افضل لما روى عنه عليه الصلاة
 والسلام انه كان يصلى جميع السنن والوتر في البيت ومن السنن
 التراويح * واقامتها بالجماعة سنة ايضا على سبيل الكفاية حتى لو ترك

اهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وقد اساءوا في ذلك وان
 اقيمت في المسجد بجماعة وتختلف عنها رجل من افراد الناس وصلى
 في بيته فقد ترك الفضيلة وان صلى في بيته بالجماعة لم ينالوا فضيلة
 الجماعة في المسجد وهكذا في المكتوبة والاحتياط في النية ان ينوي
 التراويح اوقيام الليل او سنة الوقت اوقيام رمضان لان المشايخ
 اختلفوا في اداء السنة بنية النفل قال بعض المتقدمين لا يجوز وقال
 بعض المتأخرين يجوز كن صلى ركعتين بنية صلوة الليل ثم تبين انه
 كان قد طلع الفجر قال بعضهم تنوب عن سنة الفجر وهو قولهما
 وان شك في طلوع الفجر لا تنوب بالاتفاق وان نوى في التراويح
 صلاة مطلقة فحسب قالوا الاصح انه لا يجوز ووقته بعد العشاء لا يجوز
 قبلها وهو المختار ولو صلى العشاء بامام وصلى التراويح بامام آخر ثم علم
 ان الامام الاول صلى العشاء على غير وضوء بعيد العشاء والتراويح
 وان فاتته مع الامام ترويحة او ترويحة فذكره في الذخيرة وقال اختلف
 مشايخ زماننا قال بعضهم يوتر الامام ثم يقضى وقال بعضهم يصلى
 التراويح المتروكة ثم يوتر واما الاستراحة فيجلس بين كل ترويحة
 مقدار ترويحة واحدة وان استراح على خمس تسليمات قال بعضهم
 لا بأس به وقال اكثر المشايخ لا يستحب اى يكره تنزيها والافضل
 تعديل القراءة بين التسليمات ولو صلى التراويح كلها بتسليمية واحدة
 وقد قعد على رأس كل ركعتين قدر التشهد جاز ولا يكره لانه اكل
 واذا شكوا في انهم صلوا تسع تسليمات او عشر تسليمات ففيه اختلاف
 والصحيح انهم يصلون بتسليمية اخرى فرا دى وذكر في الملتقط
 انه يقرأ في التراويح مقدارا مالا يؤدي الى تنفير القوم وفي الفتاوى
 يقرأ في كل ركعة ثلاثين آية حتى يقع به الختم ثلاث مرات ولو ام رجل
 في التراويح ثم اقتدى بآخر في تراويح تلك الليلة لا يكره واذا بلغ الصبي
 عشر سنين فام في التراويح يجوز في قول وذكر في بعض الفتاوى انه

لا يجوز وهو المختار وان صلى اربع ركعات بتسليمية واحدة ولم يقعد
على رأس الركعتين يجزئ الاربع عن تسليمية واحدة عند ابى حنيفة
وابى يوسف وهو المختار واذا فرغ من التشهد ينظر وان علم انه
يشغل على القوم لا يزيد الدعوات المأثورة ولو تذكروا تسليمية بعد الوتر
قال ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون بجماعة وقال الصدر الشهيد
يجوز ان يقال يصلى بجماعة ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهيا
في الشفع الاول ثم صلى ما بقى على وجهها قال مشايخ بخارى
يقضى الشفع الاول لا غير وقال مشايخ سمرقند عليه قضاء الكل
والله اعلم ^{بالحق} والوتر ثلاث ركعات بسلام واحد عندنا يقرأ الفاتحة
والسورة في جميع ركعاتها ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع
السنة ولا يصلى الوتر بجماعة الا في شهر رمضان والمسبوق في الوتر
يقت مع الامام ولا يقت بعدها وان شك انه في الثالثة ام في الثانية
يقت مرتين لان تكرار القنوت في موضعه مكروه وفي المسئلة الثانية
لم يقع احدهما في موضعه وذكر في الذخيرة ان قنت في الاول اوفي
الثانية ساهيا لم يقت في الثالثة وبينهما فرق وهل يصلى في آخر
القنوت على النبي صلى الله عليه وسلم قال الفقيه ابو الليث يصلى
وذكر في بعض الفتاوى لا بأس بان يصلى وهل يجهر الامام بالقنوت
قال محمد بن الفضل يخاف كذا جرت العادة في مسجد الامام ابى
حفص الكبير بخارى وقال صاحب الذخيرة برهان الدين استحسنا
الجهر في بلاد الجعم ليتعلموا وقال في الشرح يكون ذلك الجهر
دون جهر القراءة واما المقتدى فهو مخير ان شاء قنت وان شاء امن
وان شاء سكت كله مروى على الاختلاف بين ابى يوسف ومحمد رحمهما
الله وان قنت المقتدى او امن لا يرفع صوته بالاتفاق ^{في} فصل فيما
يفسد الصلوة ^{بالحق} واذا تكلم بكلام الناس ناسيا او عاندا تفسد
بشرط ان يكون مسموعا لنفسه وان لم يصحح حروفه او يكون مصححا

وان لم يسمع وان نام فكلّم او ضحك تفسد وان ان في صلاته اوتأوه
 اوبكى فارتفع بكاؤه ان كان من ذكر الجنة او النار لم يقطعها وان كان
 من وجع او مصيبة يقطعها ولا فرق بين قوله اوه وبين قوله آه قال
 ابو يوسف اخيرا لا تفسد في نحو آه واف وتف وفي الملتقط اذا لسعته
 الحية فقال بسم الله الرحمن الرحيم تفسد عند محمد خلافا لابي يوسف
 وروى عن محمد ان كان المريض لا يملك نفسه لا تفسد صلاته كما
 لو نجس او عطس فارتفع صوته وحصل به حروف لم تفسد صلاته
 ذكره في الفتاوى الخافائية وذكر في الذخيرة اذا قال الربض يارب
 اوقال بسم الله لما يلحقه من المشقة لا تفسد صلاته ولو اجاب المصلي
 بلا اله الا الله او اخبر بما يسره او يسوءه او يعجبه فقال سبحان الله او
 قال الحمد لله اوقال لاحول ولا قوة الا بالله تفسد عندهما خلافا لابي
 يوسف وذكر القاضي الامام فخر الدين خان قوله اجاب يعني قبله
 هل اله غير الله فقال لا اله الا الله ولو ارد اعلامه انه في الصلوة لا تفسد
 ولو عطس في الصلوة فقال الحمد لله لا تفسد ولو عطس آخر فقال
 المصلي الحمد لله يريد استغفاره تفسد ولو عطس في الصلوة فقال له
 آخر يرحك الله فقال المصلي آمين تفسد وان قبح على من لبس معه
 في الصلاة تفسد وان قبح على امامه قيل ان فتح بعد ما قرأ مقدار
 ما تجوز به الصلوة تفسد وان اخذ الامام بقوله تفسد صلاة الكل
 واصحح انها لا تفسد وان اتقى الامام الى آية اخرى ففتح عليه بعد
 الانتقال تفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل
 وان قبح غير المصلي على المصلي فاخذ بفتح تفسد وان اكل او شرب
 طامدا او ناسيا تفسد وكذا العمل الكثير وكل عمل لا يشك الناظر انه
 ليس في الصلاة فهو كثير وقال بعضهم كل عمل يعمل باليدين عرفا
 فهو كثير وذكر في الملتقط لا يعتبر في فساد الصلوة عمل اليدين
 ولكن تعتبر القلة والكثرة ولو دهن المصلي رأسه او سرح شعره
 تفسد ولو كان الدهن في يده فمسحه برأسه لا تفسد وان حملت المرأة

صنيفاً فارضعته تفسد وان مص صبي ثدى امرأة تصلى ان خرج اللبن
تفسد والا فلا وان صافح يده يريد بها السلام تفسد ولو رفع العمامة
من رأسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على رأسه
او نزع القبض او نغم يده واحدة لا تفسد ولكن بكره ولو ضرب
انساناً بيد واحدة او بسوط تفسد كذا في المحيط وذكر في الذخيرة
ان المصلي على الدابة اذا ضرب بها لاستخراج السير تفسد وبعض
المشايخ قالوا اذا ضرب بها مرة او مرتين لا تفسد وان ضرب بها ثلاث
مرات متواليات تفسد وبعض مشايخنا قالوا اذا كان معه سوط
فهشها وفي نسخة فهيها به او نخسها لا تفسد ولو هدى به
وضرب بها تفسد صلاته وان حرك رجلاً لاعلى الدوام لا تفسد
وان حرك رجله تفسد وقال بعضهم ان حرك رجله قليلاً لا تفسد
وعن ابى بكر فمين قال كم صليتم فاشار المصلي بيده باصبعين منها
انهم صلوا ركعتين لا تفسد وان كتب ما يستبين حروفه اقل من
ثلاث كلمات لا تفسد وان زاد تفسد وفي الملتقط لو قال المصلي مثل ما
قال المؤذن تفسد وفي الفتاوى الخاقانية ان اذن في الصلوة يريد به
الاذان تفسد وقال ابو يوسف لا تفسد ما لم يقل حي على الصلوة حي
على الفلاح ولو سمع اسم الله فقال جل جلاله او سمع اسم النبي
صلى الله عليه وسلم فقال صلى الله عليه وسلم ان اراد اجابته تفسد
وان لم يرد به الجواب لا تفسد ولو انشأ شعراً او خطبة ولم يتكلم بلسانه
لا تفسد وقد اساء ولورد السلام يده او برأسه او طلب منه شيء فاوماً
برأسه اى نعم لا تفسد ولو قال اللهم اكرمى اوقال اللهم انعم على
او اللهم اصلح امرى او اللهم ارزقنى العافية او اللهم اخفر لى ولو ادى
للمؤمنين والمؤمنات لا تفسد ولو قال اللهم اغفر لى فيه اختلاف
المشايخ المتأخرين ولو قال اللهم اغفر لعمى تفسد ولو قال اللهم
ارزقنى رؤيتك او جنتك او حج بينك لا تفسد ولو قال اللهم ارزقنى

دابة او كرما او زوجة او اقض ديني تفسد ولو نظر الى كتاب وفهم
 ان نظر غير مستفهم لاتفسد وان نظر مستفهما ذكره في الملتقط انه
 تفسد وذكر في الاجناس لاتفسد عند ابى يوسف وبه اخذ مشايخنا
 وان قرأ من المصحف او من المحراب تفسد عند ابى حنيفة خلافا لهما
 ولو اخذ حجرا فرمى به تفسد ولو كان معه حجر فرمى لاتفسد وقد اساء
 وفي الاجناس ان رومي باطراف اصابه واحد لاتفسد ولو حك جسده
 مرة او مرتين متواليين لاتفسد ولكن يكره وكذا اذا فعل الحك مرارا
 غير متواليات ولو فعل مرارا متواليات تفسد وذكر في الاجناس اذا
 قتل القملة مرارا ان قتل قتلا متدار كاتفسد وان كان بين القتلات
 فرصة لاتفسد والكف عنه افضل وكذا لوروح بمروحة او بثوبه
 مرة او مرتين ولو تنح المصلي يريد به اعلامه انه في الصلوة وسمع
 حروفه او تنح لتحسين الصوت متعمدا تفسد عند ابى حنيفة وابى
 يوسف كذا ذكره في الاجناس ولو استأذن رجل فجهر بالقراءة او قال
 الحمد لله او قال الله اكبر لاتفسد وان قبلت المصلي امر أنه ولم يقبلها
 هو فصلوته تامة ولو قبل هو بشهوة او بغير شهوة فسدت المصلي
 اذا وسوسه الشيطان فقال لاجول ولا قوة الا بالله ان كان ذلك في امر
 الآخرة لاتفسد وان كان في امر الدنيا تفسد كذا ذكره في الذخيرة
 اذا اراد المصلي ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكر فسكت
 تفسد وذكر في الذخيرة المشي في الصلوة اذا كان مستقبل القبلة
 لاتفسد اذا لم يكن متلاحقا ولم يخرج من المسجد وفي الفضاء لاتفسد
 ما لم يخرج عن الصفوف وبعض المشايخ قالوا في رجل رأى فرجة
 في الصف الثاني فمشى اليها فسد ها لاتفسد ولو مشى الى الصف
 الثالث تفسد اذا لم يكن مستدبرا القبلة واما اذا استدبر القبلة فقد فسدت
 كما اذا استدبر على ظن انه رجع ثم تبين انه لم يكن رجع فسدت
 وان لم يخرج من المسجد ولو مضى العاك اولاك الاهليلج في الصلوة

تفسد ولو اطلع ما بقى بين امتنانه ان كان زائدا على قدر الحصص تفسد
وان كان اقل من قدر الحصص لا تفسد ولا يفسد صومه ايضا
❦ فصل في سجود السهو ❦ سجدة السهو واجبة لا تجب الا
بترك الواجب او تأخيره او تأخير ركن امارك الواجب فهو كما اذا
نسى قراءة الفاتحة او التشهد في كلتي القعتين في اظهر الروايات
وتكثيرات العبدن وكما اذا جهر الامام فيما يخافت او خافت فيما يجهر
وذكر في الذخيرة ان سجود السهو يجب بستة اشياء بتقديم ركن نحو
ان يركع قبل ان يقرأ او يسجد قبل ان يركع وتأخير ركن نحو ان يترك
سجدة صليبة فيتذكر في الركعة الثانية فيسجد ها او يؤخر القيام
الى الركعة وتكرار الركن نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلاث سجعات
وبتغير الواجب من صفة الى صفة نحو ان يجهر بالقراءة فيما يخافت
او يخافت فيما يجهر وبترك الواجب نحو ان يترك القعدة الاولى وبترك
السنة المضافة الى جميع الصلوة نحو ان يترك قراءة التشهد في القعدة
الاولى وقيل وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب فهذا اجمع ما قيل فيه
ولو جهر فيما يخافت او خافت فيما يجهر قدر ما تجوز به الصلوة يجب
عليه سجود السهو وهو الاصح والا فلا وذكر في النوادر وان خافت
الفاتحة او اكثرها او خافت من السورة ثلاث آيات قصار او آية طويلة
فعليه السهو وان خافت آية قصيرة يجب عند أبي حنيفة خلافا لهما
ثم ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى المخافة ان يسمع نفسه وهو المختار ذكره
في الفنية واوقام الى الخامسة او قعد في الثالثة يجب عليه سجود السهو
بمجرد القيام والقعود وان نهض الى الثالثة ساهيا ان كان الى القعود
اقرب يقعد وفي وجوب السهو عليه اختلاف وانما يكون
الى القعود اقرب اذا لم يرفع ركبتيه وان كان الى القيام اقرب لم يقعد
بل بمضي على صلاته ويسجد للسهو ثم لو طاد بعد ما صار الى القيام
اقرب قيل تفسد صلاته والصحيح انها لا تفسد وان غاد بعد ما

استوى قائما فسدت في الاصح ولو كرر الفاتحة في الاولين او قرأ القرآن
 في ركوعه او في سجوده او في التشهد يجب وان قرأ الفاتحة في الآخرين
 مرتين اوضح سورة او قرأ السورة دون الفاتحة او قرأ التشهد مرتين
 في القعدة الأخيرة او تشهد قائما اور اكما او ساجدا لاسهو عليه هو
 المختار ولو زاد في التشهد في القعدة الاولى ان قال اللهم صل على محمد
 وعلى آل محمد يجب بالاتفاق وروى عن ابي حنيفة انه قال ان زاد
 حرفا واحدا يجب وروى عنهما ان قال اللهم صل على محمد
 لا يجب وان سكت في الآخرين متعمدا فقد اساء وان سكت ساهيا
 يجب السهو وقال ابو يوسف لاسهو عليه وان قرأ بعد التشهد
 في القعدة الأخيرة لاسهو عليه وان قرأ بعد التشهد وان تذكر القنوت
 بعد الركوع لم يعد الى القيام لقراءته وان تذكر في الركوع ففي العود
 روايتان والصحيح انه لا يعود ولا يفت في الركوع وقال الشافعي عاد
 اولم يعد يسجد للسهو وان سلم على رأس الركعتين في الظهر على ظن
 انه اتها ثم تذكرتها ويسجد للسهو وان سلم على ظن انها جمعة
 او جرفانه يستأنف صلاته وان سها عن القعدة الأخيرة وقام
 الى الخامسة يعود الى القعدة ما لم يسجد الخامسة ويسجد للسهو
 وان قيد الخامسة بالسجدة تحولت صلاته نفلا عندهما وبطلت
 اصلا عند محمد وعليه ان يضم اليها ركعة سادسة عندهما ويسجد
 للسهو وان قعد في الرابعة ثم قام قبل ان يسلم يعود ايضا ما لم يسجد
 ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو فان سجد الخامسة كان فرضه تاما
 ويضم الى تلك الركعة ركعة اخرى فتكون الركعتان نافلة له
 وسهو الامام يوجب السجدة عليه وعلى القوم وسهو الموثم لا يوجب
 على الامام ولا عليه وان سها عن السلام يعني اطال القعدة الأخيرة
 على ظن انه خرج من الصلوة ثم علم فسلم يسجد للسهو وان سلم من
 عليه السهو يريد به قطع الصلوة يعني لا يريد سجدة السهو ثم بداله

ذلك فله ان يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة ومن شك في القيام
انه كبر للافتتاح ام لا فتفكر وطال تفكره وعلم بعد ذلك انه كبر او ظن
انه لم يكبر فاعاد التكبير ثم تذكر انه قد كبر فعليه السهو والاصل في التفكير
ان منعه عن اداء ركن او واجب يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
ان منعه عن القراءة او عن التسبيح يجب السهو والا فلا وان سلم
المسبوق مع امامه فانه لا سهو عليه وان سلم بعده يجب عليه سجود
السهو وذكر في الملتقط المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر ايام التشريق
مع امامه سهوا فعليه السهو والمسبوق يتابع امامه في سجوده للسهو
وان قام قبل سلام الامام وقرأ أو ركع ولم يسجد حتى يسجد الامام للسهو
يتابعه ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه واذا لم يتابع الامام في سجود
السهو يسجد له اذا فرغ وان سها فيما يقضى يسجد للسهو ايضا
ولا ينبغي للمسبوق ان يقوم الى قضاء ما سبق به قبل سلام الامام فان
قام قبل ان يفرغ الامام من التشهد فالمسئلة على وجوه ان كان
مسبوقا بركة او ركعتين او بثلاث ركعات فان كان مسبوقا بركة
ان وقع من قراءته بعد فراغ الامام من التشهد قدر ما تجوز به الصلوة
جازت صلاته والافسدت لان قيامه وقراءته قبل فراغ الامام من
التشهد لا تعتبر وذكر في الفتاوى الخاقانية رجل صلى ولم يدرك الاثا صلي
اواربعاً قال ان كان ذلك اول ماسها استقبل الصلوة يعني اول ماسها
في عمره وعليه اكثر المشايخ وان لقي ذلك الشك غير مرة يحرى فان وقع
تحريه على انه صلى ركعة يضيف اليها ركعة اخرى ويسجد للسهو
وان وقع تحريه على انه صلى ركعتين يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد
للسهو وان لم يقع تحريه على شيء اخذ بالاقول ان كان في صلوة الفجر
يجعل كانه صلى ركعة فيقعد لاحتمال انه صلى ركعتين وفي الذخيرة
لو شك في ذوات الاربع انها الاولى او الثانية يقعد على كل ركعة
وفي فتاوى الفضلي اذا دار بين الثانية والثالثة لا يقعد وهو الصحيح

ألا في المغرب والوتر وان بدأ بالسورة قبل الفاتحة في الأولى فعليه السهو وان قرأ حرفاً كذا في الخاقانية وسجدة السهو سجدتان بعد السلام ويتشهد ويسلم ويأتى بالصلوة في كلتي القعدتين والادعية في قعدة السهو وقال بعضهم يأتى بالادعية فيهما كلتيهما

✽ فصل في زلة القارى ✽ الأصل فيه ان لم يكن مثله

في القرآن والمعنى بعيد متغير تغيراً فاحشاً تفسد صلوته كما اذا قرأ هذا الغبار مكان هذا الغراب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كما اذا قرأ يوم تبلى السرائل مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيراً تغيراً فاحشاً تفسد ايضاً عند ابى حنيفة ومحمد هو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعنوم البلوى وهو قول ابى يوسف رحمه الله تعالى ولا تقاس مسائل زلة القارى بعضها على بعض الا بعلم كامل في اللغة والعربية وان بدل حرفاً مكان حرف الأصل فيه ان كان بينهما قرب المخرج او كانا من مخرج واحد لا تفسد كما اذا قرأ فاما اليتيم فلا تنكهر بالكاف مكان القاف في تقهر اما اذا قرأ مكان الذال ظاء او قرأ بالظاء مكان الضاد او على العكس فتفسد صلاته وعليه أكثر الأئمة وروى عن محمد بن سلمة انها لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي الامام الشهيد المحسن يقول الاحسن فيه ان يقول ان جرى ذلك على لسانه ولم يكن ميمراً وكان في زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد وما ذكر في الذخيرة اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قربه الا ان يكون فيه بلوى عامة نحو ان يأتى بالذال مكان الضاد او يأتى بالراء المحضة مكان الذال او بالظاء مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ واما الحكم في قطع الكلمة فقد كان الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني يفتى بافساد وطامة المشايخ قالوا

لاتفسد اعموم البلوى اما الوقف فلا يوجب فساد للصلوة ايضا
لعموم البلوى عند عامة علمائنا وعند بعض العلماء تفسد نحو ان قرأ الا اله
ووقف وابتدأ الا هو او قرأه ولقد وصفتنا الذين اتوا الكتاب من قبلهم
ووقف وابتدأوا ياكم ان اتقوا الله او قرأ يخرجون الرسول فوقف وابتدأ
وياكم ان تؤمنوا بالله ربكم الى غير ذلك ولو وصل حرفا من آخر الكلمة
بكلمة اخرى لاتفسد على قول العامة وعلى قول بعض المشايخ تفسد
وبعض المشايخ قالوا ان علم ان القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه
هذا لاتفسد وان كان في اعتقاده ان القرآن كذلك تفسد وذكر
في الملتقط لو قرأ الحمد لله بالهاء او قرأ كل هو الله احد بالكاف
ولا يقدر على غيره تجوز صلوته ولو قرأ قل اعوذ بالخالق فساء
صباح المنذرين بكسر الهمزة لاتفسد ولو قرأ الاثغ لب باللام مكان
رب لاتفسد وعن ابى حنيفة فيمن قرأ واذا نبلى ابراهيم ربه او الخالق
البارى المصور او هو يطعم ولا يطعم لاتفسد وان زاد حرفا ان لم يغير
المعنى لاتفسد وان غير المعنى قالوا تفسد وينبغي ان لاتفسد وذكر
في كتاب زلة القارى للشيخ الامام حسام الدين ابى سعيد بن اسعد النسفى
لو قرأ الله السعد بالسين لاتفسد وهو اختيار الشيخ الامام نجم الدين
ابى حفص عمر النسفى ولو قرأ عتى مكان حتى لاتفسد ولو قرأ يدع
اليتم بسكون الدال او بضم الدال وترك التشديد لاتفسد لعموم البلوى
ولو قرأ ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم قرأ اولئك اصحاب
الجحيم لاتفسد ولولم يقف ووصل قال عامة المشايخ تفسد وعن عبد
الله بن المبارك وابى حفص الكبير البخارى ومحمد بن مقاتل وجاعة
من المرازمة لاتفسد وكذا افى ابو نصر المازيدى ولو قرأ ان الله
يرى من المشركين ورسوله بالجر لاتفسد عند المتأخرين ولو قرأ انا كما
منذرين بفتح الذال تفسد على قول المتقدمين وذكر فى فتاوى قاضى حان
وقرأ يدع اليتم بنسكين الدال تفسد وكذا الوقرأ يتخلون بالناء مكان

الدال تفسد ولو قرأ نحس خلقنا مكان انا جعلنا او قرأ اياك نعبد بترك
التشديد لا تفسد عند التأخير ولو قرأ الا ما اضطررتم بالزاي وبالطاء
او بالذال تفسد ولو قرأ ما اضطررتم بالتاء لا تفسد ولو قرأ الامن خفف
الخفة بالتاء فيهما تفسد ولو قرأ فهل عصيتم مكان عسيتم لا تفسد
ولو قرأ الشبان بالتاء مكان الطاء لا تفسد ولو قرأ قل هو الله احت
بالتاء مكان الدال تفسد ولو قرأ اللهم سل على محمد بالسين لا تفسد
ولو قرأ ما ودعك بترك التشديد لا تفسد ولو ترك التشديد في الرب تفسد
ولو قرأ الم يجعل كيدهم في تظليل بالطاء تفسد ولو قرأ بالذال المعجمة
لا تفسد ولو قرأ جمالة الحنب بالتاء تفسد ولو قرأ من الجنة والناس
بقح الجيم لا تفسد ولو قرأ بت يذا ابى لهب بالذال المعجمة تفسد
ولو قرأ رحلة الشتاء والسيف بالسين تفسد وكذا لو قرأ رحلة الشطاء
بالطاء مكان التاء قال القاضي الامام فخر الدين خان في القناوى
اذا خفف المشدد لا تفسد صلوته الا في قوله رب العالمين او قرأ اياك
نعبد بغير تشديد فانها تفسد طامة مشايخنا على ان ترك المد
والتشديد بمنزلة الخطأ في الاعراب فلا تفسد الصلوة
في قول التأخير ولو قرأ والقمر اذا تليها
او قرأ افعيننا بالتشديد فيهما
تفسد صلاته والله

اعلم

قد تم طبع هذه الرسالة الوجيزة والمجلة المفيدة في اركان الصلوة
وشروطها في دار الطباعة العامرة * بنظارة عطوفتو
(صبي بك افندى) في اوائل رمضان الشريف
سنة اربع وثمانين
وما تين والف

﴿ فهرست منية المصلي ﴾

- ٠٢ كتاب الطهارة للصلوة ٤٢ الشرط الخامس الوقت
 ٠٣ اما شرائط فسته ٤٣ اما الاوقات التي تكره فيها
 اما فرائض الوضوء ٤٤ فصل في فرائض الصلوة
 ٠٣ واما سننه ففصل اليدين ٤٧ والثانية القيام
 ٠٤ واما آدابه ٤٩ والثالثة القراءة
 ٠٥ واما المناهى ٤٩ والرابعة الركوع
 ٠٦ واما الطهارة الكبرى ٥٠ والخامسة السجدة
 ٠٧ واما فرائض الغسل ٥١ والسادسة القعدة
 ٠٨ وسنة الغسل ٥٢ والثامنة تعديل الاركان
 ٠٨ والاغتسال على احد ٥٢ بيان صفة الصلوة
 عشر وجوها ٥٧ فصل فيما يكره
 ١٠ فصل في التيمم فعله في الصلوة
 ١٠ واما شرائطه فالنية ٦١ فصل في السنن
 ١٥ فصل في المياه ٦١ فصل في النوافل
 ١٧ فصل في الحياض ٦٢ ومن السنن التراويح
 ١٩ فصل في المسح على الخفين ٦٤ والوتر ثلاث ركعات
 ٢٣ فصل في نواقض الوضوء ٦٤ فصل فيما يفسد الصلوة
 ٢٤ منها نقطة قشرت ٦٨ فصل في سجود السهو
 ٢٧ فصل في النجاسة ٧١ فصل في زلة القارئ
 ٢٨ فصل في البثر
 ٣١ فصل في الاسرار
 ٣٣ واما الشرط الثاني فهو
 الطهارة من الانجاس
 ٤٠ الشرط الثالث ستر العورة
 ٤١ الشرط الرابع استقبال القبلة